



جمعيات سيدات الأعمال خبرات عبر العالم: جنوب آسيا

مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE"



٢٥ عاماً من تعزيز الديمقراطية عبر الإصلاح الاقتصادي

مركز المشروعات الدولية الخاصة «CIPE»



يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة «CIPE» على تعزيز الديمقراطية حول العالم. من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن. ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية. تعامل فيها - على مدى 25 عامًا - مع قادة الأعمال. وصناع القرار. والصحفيين. لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز. مكافحة الفساد. والمشاركة في السياسات. وجمعيات الأعمال. وحوكمة الشركات. والحوكمة الديمقراطية. وإتاحة الوصول للمعلومات. والقطاع غير الرسمي. وحقوق الملكية. وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.

المحرر:

أريك هونتز

المشاركون في التحرير:

نوتشى كوربير

كورنيليا روتارو

الإعداد:

أوسكار أبيلو

أشلى كول

جوهانا فرناندو

جيسيكا بيروتس

اليكسندر شكولنيكوف

التصميم والإخراج :

أوسكار أبيلو



للاتصال ومزيد من المعلومات:

مركز المشروعات الدولية الخاصة

١ شارع الفيوم - المتفرع من شارع كليوباترا - الدور ٨ - شقة ٨٠١

مصر الجديدة - القاهرة

هاتف: ٢٠٠-٢-٤١٤٣٢٨٢ + فاكس: ٢٠٠-٢-٤١٤٣٢٩٥ +

بريد إلكتروني: info@cipe-arabia.org

المواقع باللغة العربية: www.efham.net _ www.hawkama.net _ www.cipe-arabia.org

الفهرس

2. نظرة إقليمية عامة
جمعيات سيدات الأعمال بجنوب
آسيا

15. دراسة حالة
غرفة التجارة والصناعة النسائية
بنجلاديش

جمعيات سيدات الأعمال بجنوب آسيا

تحقيق المساواة والرفاهية للمنطقة
بقلم نوتشر كوريير وكورنيليا روتارو

الاجتماعية التي تنحاز لإقراض الرجال في الانهيار بعد تحقيق مزيد من النساء نجاح اقتصادي وسياسي.

وتعزز جهود غرفة التجارة والصناعة النسائية من قدراتها الذاتية. فحشد التأييد لتغيير السياسات لصالح دعم النساء في مجال الأعمال يؤدي إلى انضمام مزيد من الأعضاء لها. وزيادة العضوية تؤدي بدورها إلى زيادة فرص تبادل الخبرات والأفكار في مجال الأعمال. ويساعد السوق النشط بدوره في جذب مزيد من الأفراد للدخول فيه. ومن ثم، فانضمام أعضاء جدد للغرفة يوفر مزيداً من المعلومات التي تساعد بدورها في إعداد مبادرات جديدة للإصلاح في المستقبل.

ويقدم هذا الجزء تقييماً للمناخ المحلي الذي تعمل فيه غرفة التجارة والصناعة النسائية في بنجلاديش. وغيرها من جمعيات الأعمال. بعد ذلك سنتبين من النظرة الفاحصة لهذه الغرفة تفاصيل نجاحها المذهل.

في سنة ٢٠٠١ أسست أربع وعشرون سيدة غرفة التجارة والصناعة النسائية ببنجلاديش (BWCCI) ونجحت الغرفة في إزالة المعوقات الاجتماعية والسياسية التقليدية التي كانت تمنع السيدات من المشاركة في الاقتصاد. كما نجحت في مساندة ودعم الرائدات في مجال الأعمال. واستطاعت الغرفة بدعم من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين الاستمرار في تعزيز دورها في رعاية سيدات الأعمال في بنجلاديش. ولعل أكبر دليل على نجاح هذه الغرفة هو الزيادة الضخمة في عدد عضواتها اللواتي يدفعن اشتراكات للانضمام لها. فقد زاد عددهن من ٢٤ عضوة في سنة ٢٠٠١ إلى ١٥٠٠ عضوة بنهاية سنة ٢٠٠١ وهو ما يعد أكبر دليل على قيمة الخدمات التي تقدمها الغرفة.

لقد قدمت الغرفة أكثر من مجرد تدريب عملي على إدارة وتنظيم الأعمال. ذلك أن جهودها لحشد التأييد أدت إلى انتصارات عدة في مجال السياسات. بما في ذلك تحقيق التغيير في السياسة الوطنية للمصارف. حيث فرضت عليها توجيه 10% من أموالها المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشروعات المملوكة للنساء. وأن يكون سعر إقراضهن أقل وأن يتم ذلك دون تقديم ضمانات. وإضافة إلى هذه المزايا الملموسة في تغيير السياسات. مكنت الغرفة النساء من التعبير عن أنفسهن ومصالحهن. ومن سماع صوتهن. والأخذ برأيهن عند إعداد الأولويات في مجال السياسات.

وتساعد الغرفة النساء الكادحات في الحصول على فرص عمل وتكوين ثروات. فإلى جانب المزايا الملموسة التي توفرها الجمعية لأعضائها: مثل الحصول على فرص أكبر في مجال الأعمال. هناك المزايا غير الملموسة بما في ذلك التفهم الأعمق للدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به المرأة في مجال الأعمال. فقد بدأت الحواجز

نظرة عامة إقليمية : جمعيات سيدات الأعمال في جنوب آسيا

دور جمعيات سيدات الأعمال في جنوب آسيا

بقلم : نوتشى كوريير

يجب أن يدرك معدو السياسات أن مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية يعزز تنمية المجتمع ويرفع مستواه بشكل عام. صحيح أن معظم البلدان النامية قد شجعت مبادرات تطوير المؤسسات التي تقدم القروض متناهية الصغر. إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا أكبر في زيادة فرص العمل. وفي خلق اقتصاديات كبرى. وفي تشجيع وتنمية الصادرات؛ لأنها تجعل عائد كل ذلك يصل مباشرة إلى الأفراد.

ولما كان دور المرأة في تنمية الاقتصاد الرسمي شديد المحدودية في جنوب آسيا. فهناك حاجة ملحة لتكوين مثل هذه الجمعيات لسيدات الأعمال. فهذه المجموعات تشجع السيدات على زيادة مشاركتهن في الأعمال بإتاحة الفرص وحشد التأييد لهن. وتوفير التمويل وتمكينهن من الحصول على معلومات عن الأسواق والتدريب. ويمكن أن يؤدي تواصل هذه الجمعيات إلى التعرف على فرص العمل والخدمات المتاحة للتطوير. ووسائل الحصول على تسهيلات ائتمانية وعلى دعم فني. وعلى التعرف على برامج التدريب المتاحة. بل وإلى تحقيق إصلاح في السياسات. فكل هذه الآليات الداعمة للمرأة يمكن أن تساعد في تنمية مشروعاتها من مشروعات متناهية الصغر إلى مشروعات صغيرة بل ومتوسطة أيضًا.

ومن ناحية أخرى فقد تطورت العديد من جمعيات الأعمال هذه لتصبح مؤسسات كاملة. بها موظفون مؤهلون ومدربون يستطيعون مواجهة مشاكل المجتمع وتقديم المساعدة. وبعض هذه الجمعيات - خاصة تلك التي تحصل على دعم من غرف التجارة المحلية أو المنظمات غير الحكومية بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومؤسسة التمويل الدولية - تمت إلى درجة تمكنها من المشاركة بنجاح في الحوار بين القطاعين العام والخاص وفي التأثير في السياسة العامة.

لقد جرى لسنوات طويلة تهميش المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وأدى استبعاد المرأة من الحياة المدنية والسياسية وحصولها على قدر محدود من التعليم إلى تعطيل استقلالها الاقتصادي. ويمكن مقارنة سعي المرأة لتحقيق استقلالها الاقتصادي بكفاح شعب لتحقيق الحكم الذاتي والرفاهية والحق في الحصول على التعليم وإقامة مؤسسات ديمقراطية. وقد ثبت على المستوى العالمي أن البلدان التي كانت تتمتع بقطاع خاص قوي واقتصاد سوق حر وتطبق وسائل ديمقراطية في اتخاذ القرار. استطاعت أن تخطو خطوات واسعة لمنح نساؤها فرص اقتصادية أكثر وحرية أوسع.

وفي جنوب آسيا. بعد المجتمع المدني عنصرًا حيويًا في حشد التأييد للمرأة. وتحقيق الإصلاح. إضافة إلى أن المطالبة بالشفافية في مؤسسات القطاع العام والخاص ساعد المرأة على تحقيق تقدم كبير في المجال الاقتصادي والسياسي. وتواجه آسيا - التي يبلغ سكانها ربع سكان العالم ويمثلون نصف سكان العالم من الفقراء - صراعات وتهديدات أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والحدرات والأمية وفساد المؤسسات.

فبرغم النمو الاقتصادي السريع على المستوى العالمي في تسعينيات القرن الماضي. فإن دخل الفرد في بلدان جنوب آسيا لا يزال الأقل في العالم.

لقد تسبب الفقر والوضع السياسي غير المستقر في زيادة عزلة المرأة أو تهميشها واستمرار معاناتها. فبنجلادش ونيبال تعانين من القلاقل السياسية. وتقفان على حافة اندلاع العنف. كما تقاسي أفغانستان وباكستان وسريلانكا من ويلات الحرب. وبرغم أن الهند هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها هياكل ديمقراطية مستقرة ومجتمع مدني نشط إلا أنها تعاني من المشاكل نفسها التي تكابدها بقية بلدان المنطقة.

وترتبط زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ارتباطًا مباشرًا برفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أنه برغم الجهود المحلية المبذولة لزيادة مشاركتها السياسية إلا أن تمثيل المرأة في الحكم على المستوى المحلي أو الوطني لا يزال ضعيفًا. ولذلك يجب أن تولي حكومات جنوب آسيا أولوية قصوى لدعم برامج تمكين المرأة التي تعزز شبكات تضامن المرأة وتحالفها للتصدي للأمور المتعلقة باستقلالها الاقتصادي. وكانت جمعيات سيدات الأعمال هي أول وأقوى المدافعين عن هذه القضية.

الظروف السكانية الإقليمية

والعقبات الرسمية وغير

الرسمية

برغم وجود العديد من الاختلافات في الجغرافيا واللغة والظروف الاقتصادية للنساء اللواتي يعشن في جنوب آسيا إلا أنهن يواجهن نفس الصعوبات والعقبات التي تمنع انضمامهن إلى الاقتصاد الرسمي. نذكر منها ما يلي:

الفقر

لعل أكبر معوق لحماس المرأة في الدخول في أي مشروع هو الفقر المدقع للمنطقة؛ الأمر الذي يجعل الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة محدودة للغاية. فالمرأة في هذه المنطقة تكافح لجرد الحياة. ومن ثم لا تتاح لها فرصة الحصول على الموارد اللازمة لبدء أي مشروع. فإذا ما أتاحت مثل هذه الفرص في أي مجتمع، فهي عادة ما تقدم للرجال لا للنساء، فمثلاً نصف سكان بنجلاديش يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. والنساء هم الأفقر ما أدى إلى ظاهرة تأنيث الفقر. برغم أن بعض بلدان جنوب آسيا، مثل باكستان، أحرزت تقدماً في مكافحة الفقر المدقع بتخفيض معدله بنسبة ١٠٪ منذ سنة ٢٠٠١.

التعليم

هناك معوق آخر لتقدم المرأة في هذه البلدان. ألا وهو صعوبة - وأحياناً استحالة - حصولها على التعليم. فبينما يصل معدل القدرة على القراءة والكتابة في أفغانستان إلى حوالي ٤٣٪، نجد أن هذا المعدل ينخفض إلى ١٤٪ بين النساء. وينطبق ذلك على الهند أيضاً. حيث تصل نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة إلى ٧٢٪، وتنخفض بالنسبة للنساء إلى ٤٤٪. وفي نيبال، نصف السكان يستطيعون القراءة والكتابة بينما ينخفض هذا المعدل بالنسبة للنساء إلى ٣٥٪. كذلك تعاني النساء في باكستان من انخفاض مستوى التعليم العملي. كما أن معرفتهن باللغة الإنجليزية التي تنم بها كل المعاملات تقريباً ضئيلة. بل تكاد تكون منعدمة. وما لاشك فيه أن عدم حصول المرأة في جنوب آسيا على فرص للتعليم والتدريب يعرقل مسيرة تقدمها. بل ويمنعها من تطوير مهاراتها. ومن الحصول على المعلومات التي تعد جزءاً أساسياً لبدء المشروعات. ولذلك فإن الطريقة الوحيدة لكسر دائرة التمييز ضد المرأة والاستمرار في حرمانها من التقدم هي خلق هياكل تمكن المرأة من إحراز تقدم في المجال الاقتصادي والسياسي.

الصراعات

يؤدي عدم الاستقرار - الذي يعد أمراً واقعاً في العديد من بلدان هذه المنطقة - إلى عرقلة التنمية الاقتصادية للمرأة فيها. ذلك

أن النساء عادة ما يكن أكثر معاناة في ظل الصراعات. فالحروب التي لا تتوقف تترك فراغاً هائلاً بسبب انشغال الرجال في الحرب أو وفاتهم. ومن ثم تجد النساء أنفسهن مسئولات وحدهن عن رعاية أسرهن. وإيجاد دخل يكفي لتوفير الطعام والمأوى. ولما كانت النساء يواجهن ظروفاً صعبة في الحصول على عمل مجز فإن مساعدهن على بدء مشروعاتهن الخاصة يتيح لهن فرصة عظيمة لإعالة أسرهن.

لقد أدى الصراع المسلح الذي استمر لمدد طويلة إلى تشريد عدد ضخم من الناس داخلياً، وإلى تدفق كبير للمهاجرين. ففي سيريلانكا، أدى الصراع الممتد بين قوات «تمور التاميل للتحريير» مع الحكومة إلى خلق مناخ لا يسمح بالتنمية الاقتصادية. بل ولا حتى مجرد الحياة على حد الكفاف.

وحتى إذا ما حققت هذه البلدان نوعاً من الاستقرار الذي يضع حداً للعنف، فقد أثبتت الدراسات أن ٤٤٪ من المجتمعات التي عانت من هذه الصراعات تسقط في براثنها مرة أخرى بعد أقل من خمس سنوات. ولذلك فإن دعم الريادية في إنشاء المشروعات الخاصة قد يساعد على تخفيف الشعور العام بالتذمر. وفي الوقت نفسه، فإن العمل الجماعي عن طريق جمعيات الأعمال يمكن أن يساعد في رأب الصدع في المجتمعات المحلية.

الدور الاجتماعي والثقافي للرجل والمرأة

تصنيف المرأة في قوالب تقليدية بالية في جنوب آسيا يمنعها من تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. حيث يغلب على معظم هذه البلاد وجود هيكل اجتماعي أبوي ذكوري لا تحصل فيه المرأة على نفس الفرص أو الحريات التي ينالها الرجال.

وفي كثير من الأحيان يعرقل تهميش المرأة اجتماعياً واقتصادياً من قدرتها على الهروب من سوء المعاملة والاستغلال والحصول على العدل أو حتى على فرص حياة أفضل. وبرغم أن مخاطر إساءة معاملة المرأة ترتبط عادة بأصلها: دينها وسنها وطبقتها الاجتماعية وأجهااتها الجنسية أو أصلها القومي. إلا أن نوعها الاجتماعي، ومجرد كونها امرأة، يجعلها في كثير من الأحيان في درجة أقل من الرجل. كما أن هناك أنواعاً من العنف تمارس ضد المرأة في هذه المنطقة؛ لجردها كونها امرأة، مثل تعرضها للعنف الأسري ولاغتصاب الزوج لها. وواد الإناث والتحرش الجنسي وللاجار بها وتزويجها قسراً.

وبرغم النمو الاقتصادي وزيادة فرص المرأة في الحصول على الخدمات وفي دخول أسواق التسهيلات الائتمانية. إلا أن التقاليد الاجتماعية الراسخة والنظم القانونية المنحازة لا تزال تقوض فرص المرأة في التقدم. فمشاركة المرأة في سوق العمل في جنوب آسيا هي الأقل في العالم أجمع. وحتى مع زيادة معدل مشاركتها في هذه السوق، فإن النساء ما زلن يتعرضن للتحرش

أيضاً دوراً مهماً في قطاع الخدمات غير الرسمي وذلك لقيامها بأقل الأعمال أجراً. وفي جميع بلدان هذه المنطقة تعمل النساء في مهن محدودة ترسمها لها التقاليد والأعراف الاقتصادية. فهي تعمل في مجال التدريس والتمريض وإنتاج الملابس الجاهزة؛ ولذلك نجد أن العديد من العقبات تمنع المرأة من الحصول على استقلالها الاقتصادي. ومن القدرة على ادخار ولو مبلغ بسيط من المال يمكنها من أن تستفيد منه كضمان للحصول على قرض. كما أن المجتمع لا يثق في قدراتها ويقيدتها في نمط تقليدي ثابت. إضافة إلى أن الأزواج عادة لا يساعدون زوجاتهم على بدء مشروعاتهن الخاصة.

وبرغم هذه الظروف المعاكسة التي تضع المرأة في قوالب تقليدية ثابتة إلا أن النساء في جنوب آسيا اضطررن. تحت ضغط الظروف. إلى القيام بأعمال كانت تقتصر على الرجال. ففي بنجلاديش كان يُسمح للنساء. طبقاً للتقاليد. بالعمل - فقط - في الصناعات المرتبطة بالزراعة أو الصناعات المنزلية؛ مثل التطريز ونسج البامبو وقصب السكر وتربية الدواجن وصناعة الألبان. إلا أن عدد النساء اللواتي يعملن الآن في مجال الملابس الجاهزة والحلي الصناعية وتقديم الزهور الطبيعية والجففة للفنادق. وإعداد الأطعمة وإنشاء مؤسسات تعليمية وبيوت أزياء. قد تزايد بنسبة كبيرة.

الحقوق السياسية والمدنية:

الحقوق غير المنصفة للمرأة في مجال الملكية والميراث جعلها تعتمد اقتصادياً على النظام الأبوي. وبرغم أن القوانين المدنية تضمن حقوق الملكية للمرأة. فإن هذه القوانين لا تُطبق بجدية (ذلك إذا ما تم تطبيقها أصلاً). وفي كثير من الأحيان تصبح هذه القوانين المدنية غير ذات قيمة بسبب أحكام قوانين الأحوال الشخصية والقوانين الوضعية التي تحرم المرأة من التملك أو الحصول على ميراث.

ولا تحصل المرأة عموماً على حقوق سياسية مساوية لحقوق الرجل في جنوب آسيا. وما يثير الدهشة أن هذه المنطقة تشتهر بالعدد الكبير لرئيسات الدول بها. في نفس الوقت الذي تعاني فيه المرأة في هذه البلدان من قلة فرص المشاركة في الحياة السياسية. وفي سريلانكا تمثل المرأة أقلية في البرلمان وفي الوزارات. برغم أن سريلانكا تفاخر بأنها أول دولة في العالم يتم فيها انتخاب سيدة كرئيسة لها في عام ١٩٦٠. كما أن النساء يفتقرن إلى من يمثلهن بشكل يحافظ على مصالحهن. وخاصة فيما يتعلق بمجال العمل.

لقد بذلت عدة دول جهودها لمعالجة هذا الوضع غير المتكافئ للمرأة في المجال السياسي. فبعد إعادة تشكيل برلمان نيبال في أبريل ٢٠٠٦ صدرت بعض التشريعات والإجراءات التي تعزز مكانة المرأة. فصدر قانون «المساواة بين الرجل والمرأة» وتم تعديل «قانون المواطنة» لكي يسمح للمرأة النيبالية بمنح جنسيتها لأولادها.

الجنسي. ويعملن في ظروف عمل سيئة. ويمارس التمييز ضدها بسبب الحمل. ويجري تخطيها في ترقية العمل. وسلطة المرأة في اتخاذ القرار محدودة جداً على جميع المستويات. بالإضافة إلى أنها دائماً ما تحصل على أجر أقل من أجر الرجل برغم قيامها بنفس العمل. كما أن المعوقات الدينية والاجتماعية - مثل تضييق حق المرأة في التنقل. وإرغامها على الزواج المبكر. ووصم الأرامل بوصمة العار وحرمانهن من حقوقهن الأساسية - تحدد من قدرة المرأة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة في كل بلد من بلدان المنطقة.

وهناك أيضاً المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تشكل عائقاً صلباً يمنع دخول المرأة في مجال المشروعات. فبين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ بلغت نسبة المشروعات المملوكة للنساء في بنجلاديش ٧.٤٪ فقط من إجمالي المشروعات. وذلك مقارنة بنسبة ٢٠٪ في الهند و٣٩٪ في جنوب شرق آسيا. ولا يزال معدل أجر المرأة في سريلانكا أقل ١٦٪ من أجر الرجل الذي يقوم بنفس العمل.

العوائق الثقافية في باكستان

ينظر المجتمع لقيام المرأة بالريادة في الأعمال وممارستها للأنشطة الاقتصادية المستقلة بامتعاض. على أساس أن ذلك يهدد التقاليد الثقافية الراسخة. كما أن المحظورات الدينية تزيد من تقييد المرأة. ومن ثم منعها من التقدم ورفع مستواها. ونظراً لأن النساء في باكستان يعملن في الحقول. إضافة إلى عملهن الأصلي المحدد لهن. وهو رعاية أسرهن والقيام بالأعمال المنزلية أيضاً. فنجد أن دورهن الأساسي في المشاركة الاقتصادية لبلادهن ينحصر في القطاع الزراعي الريفي.

ولا تسمح التقاليد في نيبال (فيما يتعلق بالمرأة) بأي حراك اقتصادي أو اجتماعي. فالمهن تحدها الطبقة الاجتماعية. وغالباً ما يتم فصل القوى العاملة عن بقية المجتمع؛ مما ينتج عنه وجود مجتمعات بأكملها تحصل على تعليم وتدريب محدود أو لا تحصل عليه أصلاً. ونظراً لأن حق المرأة في الامتلاك ضعيف للغاية في نيبال. فإن النساء يعتمدن على الرجال اقتصادياً.

وبرغم أن ٤٣٪ من القوى العاملة من النساء. إلا أنهن لا يعملن إلا في الأعمال ذات الدخل المنخفض التي لا تتيح لهن إلا فرصاً نادرة للتقدم وشغل وظائف مكتفية أو إدارية. وفي الوقت نفسه. فإن حوالي ثلاثة أرباع النساء يعملن في مشروعاتهن الخاصة. وقد حدث تقدم ملموس على مدى العقدين الماضيين في مجال تطوير الريادية في المشروعات. سواء بين النساء الريفيات أو الحضريات.

ويعمل عدد كبير من نساء سريلانكا في القطاع غير الرسمي. خاصة في الزراعة. وفي المناطق الحضرية في باكستان تلعب المرأة

وفي الوقت الذي يتم فيه الآن إعادة صياغة الدستور في نيبال، تقوم عضوات البرلمان الحاليات ومجموعات المجتمع المدني وبعض شركات القطاع الخاص بحشد التأييد داخل البرلمان لإدراج الأمور ذات الأهمية بالنسبة للمرأة ضمن الدستور.

وبرغم أنه عادة ما تكون هناك فترة تأخير بين إصدار القوانين وتنفيذها، إلا أن النساء ومؤيديهم يرحبون بحرارة بكل خطوة في هذا الاتجاه مهما كانت صغيرة.

وبالمثل، فبعد سنوات طويلة من الاستبعاد شبه الكامل للمرأة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل والحياة العامة نفسها في أفغانستان، جاء دستور ٢٠٠٤ ليجعل المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات أمام القانون، ويحرم التفرقة بين المواطنين، فقد تم تخصيص مقعدين في كل مقاطعة لتمثيل المرأة في الجمعية الوطنية (البرلمان)، ومع ذلك، فالنساء اللواتي يعملن في مشروعات لحو أمية المرأة وزيادة الوعي بالعنف الجنسي والأسري أو اللواتي يعملن في الحكومة يتلقين تهديدات بالقتل، ويتعرضن لهجوم على منازلهن ومكاتبهن، بل وأخيراً أصيحت الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدرسة في الجزء الجنوبي من البلاد هدفاً للاعتداء.

نظرة عامة على الجمعيات

برغم أن كل بلد في المنطقة تواجه التحديات الخاصة بها فيما يتعلق بريادية الأعمال النسائية، فإن جمعيات سيدات الأعمال في كل جنوب آسيا نجحت في إحراز تقدم في الأمور ذات الأهمية بالنسبة للمرأة، ذلك أن هذه الجمعيات تسهل تحقيق التغيير في السياسات الوطنية العامة، كما أنها تقدم للأعضاء الدعم والمعونة في مجال إدارة الأعمال وتطويرها، ويقدم هذا الجزء نظرة عامة على بعض الجمعيات التي تقوم بدور مهم في كل بلد.

أفغانستان:

قامت جمعيات غير رسمية في أفغانستان بدعم العديد من النساء في بيوتهن أثناء حكم طالبان. وقد بدأ ظهور الجمعيات غير الحكومية في عام ٢٠٠٣ عندما بدأت النساء في العمل بشكل علني، وبرغم أن كل جمعية تركز على مجال مختلف من مجالات تمكين المرأة اقتصادياً، إلا أن كل جمعية من الجمعيات المذكورة أدناه قد نجحت في إعادة التعريف بدور المرأة في المجتمع الأفغاني.

جمعية سيدات الأعمال الأفغانيات

(AWBA)

تمكن هذه الجمعية السيدات اللواتي يسعين للتوسع في أعمالهن من الدخول في حوار عن السياسات مع الحكومة ووسائل الإعلام؛ للتعبير عن مشاغلهن وتعزيز صورتهم. كما تقوم هذه الجمعية أيضاً بدعم العلاقات بين المشروعات المختلفة للنساء، وخلق أسواق عالمية لمنتجاتهن، وتيسير مشاركتهم في المعارض التجارية الوطنية والدولية، كما تساعد العضوات على الحصول على قروض تمكنهن من التوسع في أعمالهن وتنمية مشروعاتهن.

مجلس أعمال السيدات الأفغانيات

(AWBC)

يتلقى هذا المجلس دعماً من الحكومة، ويضم سيدات الأعمال المتمرسات المستقلات، والمنظمات غير الحكومية، وصاحبات الأعمال اللواتي دخلن مؤخراً مجال الأعمال، والرائدات في هذا المجال. ويحشد هذا المجلس التأييد للنساء صاحبات المشروعات، ويدربهن ويقدم لهن خدمات البحوث، ويتيح لهن ملتقى يتبادلن فيه الخبرات، ويدعمن بعضهن البعض، ويتحدثن فيه مع الحكومة عن تحسين مناخ العمل وإتاحة فرص أكبر للوصول إلى الأسواق، كما يسهل الاتصالات بين الشركات في التجارة على المستوى القومي والإقليمي والدولي.

اتحاد سيدات الأعمال الأفغانيات (AWBF)

أنشئ هذا الاتحاد في عام ٢٠٠٤ عن طريق جهد مشترك بين مشروع تطوير مشروعات المرأة الذي مولته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة التجارة، و١٨ جمعية سيدات أعمال (بما في ذلك جمعية سيدات الأعمال الأفغانيات، ومجلس أعمال السيدات الأفغانيات)، ومركز المشروعات الدولية الخاصة، ومنظمات غير حكومية أخرى مثل منظمة "ساعدوا أفغانستان (AID AFGHANISTAN)، ويمثل هذا الاتحاد لسيدات الأعمال شبكة الدعم اللازمة لهن لتطوير مهارتهن في إدارة الأعمال وتحقيق أهدافهن ويساعدهن على التوصل إلى مصادر تمويل لمشروعاتهن. ويبلغ عدد أعضاء هذا الاتحاد الآن ٥٥ جمعية ويعمل به ٢٠ موظفاً.

بنجلاديش

تعد بنجلاديش مثلاً للسيدات المجددات اللواتي نجحن في خلق واقع عملي جديد، فقد استطاع بنك جرامين (Grameen)

وركزت هذه الغرفة في بداية عملها ببنجلاديش على تعزيز عملية مراقبة الانتخابات المحلية (لجمعيات الأعمال) وتوسيع نظام مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية والأنشطة المجتمعية، وتنمية مهاراتهم القيادية وزيادة تأثيرهم على مجتمعاتهم. وقد توسعت هذه الأنشطة لتتضم ما عُرف باسم المبادرة الديمقراطية للقوى الخمس؛ وهي القطاع الصناعي الخاص، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والإعلام، والأحزاب السياسية. وتأمل غرفة تجارة وصناعة سيدات بنجلاديش، بتعاملها مع المعهد الدولي الجمهوري، في خلق ديمقراطية أفضل تمثيلاً لكل قوى الشعب، وأكثر استجابة لمطالبه، مع التركيز على المرأة. ومثل هذه المبادرات تؤدي إلى خلق روح ريادية أكثر جرأة بين النساء.

بوتان

نظرًا للتحديات الضخمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي التي تواجهها هذه الدولة النائية، فإن شؤون المرأة لم تنل أبدًا أية أولوية في اهتماماتها، فالنساء في بوتان يعانين من نفس مشاكل التبعية والتمييز اللذين تعاني منهما المرأة في معظم بلدان جنوب آسيا.

الجمعية النسائية الوطنية ببوتان

(NWAB)

أنشأت الحكومة هذه الجمعية عام ١٩٨١ كجمعية غير حكومية مسئولة عن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في كل أنحاء البلاد. وكانت هذه الجمعية في بداية نشأتها تهتم بتقديم المرأة طبقًا لقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥، واتفاقية القضاء

مؤتمر كل نساء الهند

(AIWC)

أنشئت هذه الجمعية عام ١٩٢٧، بهدف تحسين مستوى معيشة المرأة والطفل، وهي مستمرة حتى الآن في رسالتها. وإن كانت قد نوعت أنشطتها لتتضم الاهتمام بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، ويبلغ عدد عضواتها ١٥٦,٠٠٠ عضوة، ولها ٥٠٠ فرع في كل أنحاء الهند، تسعى جميعها إلى تنمية المرأة وتمكينها.

(Bank) الذي أنشأه البروفسور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل، أن يغير من الممارسات المصرفية التقليدية باستغنائها عن نظام الضمان واستبداله بنظام جديد مبني على الثقة المتبادلة والمساءلة والمشاركة والابتكار، فهو يقدم قروضًا لأفقر الفقراء في المناطق الريفية في بنجلاديش دون أي ضمان. وقد بلغ عدد المقترضين منه في سبتمبر ٢٠٠٨ حوالي ٧,٥٨ مليون (٩٧٪ منهم من النساء). ويقدم البنك عن طريق فروعه التي تبلغ ٢٥٣٠ فرعًا خدماته في ٨٣١٧٨ قرية تمثل أكثر من ٩٩٪ من إجمالي القرى في بنجلاديش. وقد بدأ البنك الآن في الارتقاء إلى درجة أعلى في مجال الأعمال بدخوله في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولقد طُبق هذا النموذج المصرفي في العديد من البلدان النامية حول العالم.

جمعية رياديات الأعمال ببنجلاديش

(WEAB)

أنشئت هذه الجمعية وتم تسجيلها بوزارة التجارة في سنة ٢٠٠٠، برعاية اتحاد غرف التجارة والصناعة ببنجلاديش، وكان أبرز نجاحاتها خلق تجمع لمساعدة سيدات الأعمال في توظيف مكائتهن التنافسية في مجالات كان الرجال عادة - ولأجيال كثيرة - يهيمنون عليها تمامًا. كذلك ابتكرت هذه الجمعية نظامًا لمساعدة الرياديات في مجال الأعمال؛ لمساعدتهن في تحسين نوعية منتجاتهن، وتسويق هذه المنتجات، وتلبية الاحتياجات المتغيرة للأسواق، والحصول على التدريب الفني والمعرفة الفنية، والتصميم والتنمية اللازمين لهن.

غرفة تجارة وصناعة السيدات ببنجلاديش

(BWCCI)

شجعت هذه الغرفة رياديات الأعمال على الدخول في الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإعلام والنشر، إضافة إلى الأنشطة التقليدية التي تعمل بها المرأة في بنجلاديش، مثل مجال التجميل والأزياء، والمنتجات الصحية والصناعات اليدوية. كما تقدم هذه الغرفة لعضواتها الدعم المؤسسي وضمانات للقروض، إضافة إلى أنها شجعت على حشد التأييد لسيدات الأعمال على المستوى الإقليمي والوطني. وتتعاون هذه الغرفة مع مركز المشروعات الدولية الخاصة في تشجيع رياديات الأعمال في الريف والمدن على المشاركة في جهود إصلاح السياسات على المستوى الوطني وتعظيم مشاركتهم في العملية الديمقراطية.

لقد مكن هذا الاتحاد مجتمع الأعمال من أن يعزز قدرته التنافسية، وأن يصل إلى أسواق أوسع في كل أنحاء العالم، ويصل أعضاء هذا الاتحاد حاليًا إلى ١٥٠٠ هيئة، و٥٠٠ غرفة تجارة وجمعية أعمال. وتتفق رؤية الاتحاد مع رؤية مجتمع الأعمال في الهند، ويتحدث بشكل مباشر وغير مباشر عن مجتمع الأعمال. وتم إنشاء اتحاد غرف التجارة والصناعة النسائية عام ١٩٨٣ لتسهيل حصول سيدات الأعمال على حلول عملية لمشاكلهن المتعلقة بالعمل، عن طريق تسهيل حصولهن على الأبحاث التي يحتجنها، وتمكينهن من مناقشة المشاكل مع كبار المسؤولين السياسيين على أعلى مستوى، وربطهن بتشكيل سيدات الأعمال على المستوى العالمي.

جمعية سيدات الأعمال الرائدات AWE

أنشئت هذه الجمعية سنة ١٩٩٣، وبدأ عملها مع السيدات اللواتي لهن فعلاً نشاط اقتصادي ويسعين لتحسين هذا النشاط وتعزيز إمكانياته وضمان استمراره، وتسعى الجمعية إلى تطوير مهارات المرأة وجعل عملها أكثر إنتاجية، وشعارها هو البحث عن أسواق جديدة محتملة لعضواتها وإتاحة الفرصة لهن للاتصال بغيرهن عن طريق شبكاتهن.

على كافة أنواع التمييز ضد المرأة. وقد عملت بجهد لإتاحة فرص التقدم الاقتصادي للمرأة وتشجيعها على الدخول في مشروعات خاصة، وبناء قدراتها في هذا المجال، وزيادة وعيها بحقوقها وإمكانياتها، كما تسعى هذه الجمعية لتوفير رأس المال لسيدات الأعمال وإتاحة الفرصة لهن للوصول إلى الأسواق.

الهند

يتضح التنوع الكبير في الهند في الـ ٢٠٠٠ مجموعة عرقية ومئات اللغات التي يتحدث بها مواطنوها في ولاياتها الـ ٢٨ وأقاليمها المتحدة السبع، ولكل ولاية غرفة التجارة والصناعة الخاصة بها، التي تم إنشاؤها لخلق الفرص التجارية والصناعية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. ولدى معظم هذه الغرف الأم إما أقسام خاصة بالمرأة وأنشطتها، أو ممثلون معنيون بصورة خاصة بشئون وأنشطة سيدات الأعمال. وتختلف درجة نجاح هذه المشروعات حسب مدة عملها في السوق، وقوة قيادتها، وتركيز برنامجها، وللهند - بتاريخها الطويل كمستعمرة - نظام تجارة حرة وجمعيات تجارية، وهي ميزات كبرى تتفوق الهند بها على غيرها من بلاد جنوب آسيا.

نيبال

اتحاد غرف التجارة والصناعة (FICCI)

اتحاد جمعيات سيدات الأعمال بنيبال

لقد استطاعت بعض سيدات الأعمال في الهند، على مدى الثلاثين سنة

الماضية كسر السقف الزجاجي، سقف الحاجز النفسي وحاجز التقاليد.

- نجحت «أندو جين» (Indu Jain) جراحًا باهرًا في شركة بنت كولمان (Bennet Coleman)، وهي أكبر شركة إعلامية في الهند.
- أنشأت «مازومدار شو» (Mazumdar-Shaw) أول شركة تكنولوجيا حيوية (Biotech Biocon).
- تدير «لاليتا جوبت» (Lalita Gupte)، و«كلبان مورباريا» (Kalpana Morparia) بنك ICICI، الذي يعد ثاني أكبر بنك في الهند، وكلاهما على قائمة مجلة فوربز عن أقوى سيدات العالم.
- «سيمون تاتا» (Simoun Tata) بدأت أول شركة وطنية لمستحضرات التجميل، وأصبح اسمها لاكمي (Lakme) من أشهر المستحضرات العالمية، وقد أصبحت الآن إحدى وحدات شركة يونيليفر (Unilever).
- تمكنت «أنو أجا» (Anu Aga) من تحويل مجموعة شركات ترماكس (Thermax group) من شركة متعثرة إلى شركة ناجحة جدًا.
- أصبحت «برايابول» (Priya Paul) أول رئيسة لمجلس إدارة مجموعة شركات أبيجاي سرونديرا (Apeejay Surrendra) وهي في الرابعة والعشرين، عندما اغتيل والدها في سنة ١٩٩٠.
- سولاجا فيروديا موتواني (Sulaja Firodia Motwani) مديرة شركة كينتيك للسيارات (Kintec Motors) تتعاون في مجال عملها مع شركات في كوريا وإيطاليا وتايوان، ونجحت في تحويل شركتها من شركة صغيرة لإنتاج بعض أجزاء العجلات إلى شركة منتجة بالكامل لنوعين من العجلات ومكونات السيارات.
- «نيلام دهوان» (Neelam Dhawan) المديرية التنفيذية لشركة ميكروسوفت بالهند، ساعدت على نمو الشركة بنسبة ٣٥٪.

الغرفة النسائية للتجارة والصناعة

(WCCI)

تم إشهار هذه الغرفة أول الأمر باسم جمعية ريادة الأعمال في باكستان سنة ١٩٨٦ في كاراتشي. وكعضو شرفي في اتحاد غرف التجارة والصناعة بباكستان. والتي تفخر أيضا بأن لها لجنة دائمة خاصة برياديات الأعمال. وفي سنة ٢٠٠٢ تحولت هذه الغرفة إلى شكلها الجديد الحالي. وتنتظر الآن اعتمادها الرسمي. وقد أنشأت سيدة أعمال ناجحة هذه المنظمة التي تضم لجنتها التنفيذية ٢٢ عضوة. ويبلغ عدد عضواتها العاملات ٣٠٠. وتتضمن الخدمات التي تقدمها لعضواتها برامج استشارية وتنموية. بالإضافة إلى تدريبهن ومساعدتهن على الحصول على قروض متناهية الصغر. وتمكينهن من الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. وتعمل هذه الغرفة أساساً مع مصنعي الملابس الجاهزة ومصممي الأزياء في المناطق الحضرية. ومع بعض المشروعات الريفيه الصغيرة في إنتاج المفروشات المنزلية المطرزة وغيرها من المنتجات النسجية المنزلية.

الغرفة النسائية للتجارة والصناعة

بولاية البنجاب (PWCCI)

أنشئت هذه الجمعية عام ٢٠٠٢. ويقع مقرها في مدينة لاهور. وتهدف أساساً إلى تنمية روح الريادية في الأعمال بين نساء البنجاب. حصلت هذه الغرفة على ترخيص بمزاولة نشاطها من الحكومة. وهي تسعى إلى تشجيع سيدات الأعمال من كل الطبقات الاجتماعية في ولاية البنجاب على التجمع للتعبير عن آرائهن ولتمكينهن من الحصول على دعم في مجال البحوث والتنمية. وتعد هذه الغرفة ملتقى للنساء للتعبير عن آرائهن وللتفاعل مع نظرائهن على المستوى المحلي والدولي ولدعم مجتمع سيدات الأعمال بشكل عام.

أنشأت هذه الغرفة عضوة سابقة في اللجنة التنفيذية لغرفة تجارة وصناعة لاهور (LCCI). وقد أصبحت فيما بعد رئيسة للجنة سيدات الأعمال الرياديات في اتحاد غرف التجارة والصناعة بباكستان. وكانت مجموعة من رجال الأعمال ورجال الصناعة في شمال الهند قد أنشأت غرفة تجارة وصناعة لاهور عام ١٩٢٣. وبرغم أن أعضاء هذه الغرفة يزيد على ١٨٠٠ عضو إلا أن عدد النساء بها لا يزيد على ٥٠٠. وإن كان هذا العدد يتزايد باستمرار. وتتضمن الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة

تم إنشائه كاتحاد على المستوى القومي لجمعيات سيدات الأعمال في نيبال. ويعمل على إدماج رياديات الأعمال ضمن جهود التنمية على المستوى القومي. وذلك بإنشاء فروع في المناطق المختلفة بنيبال لتعزيز أنشطة الجمعيات الموجودة فعلاً. وجمعها تحت مظلة واحدة تمثل مصالحها وتدافع عنها. وقد أنشئ كممنظمة غير حكومية وغير سياسية لا تسعى للربح. وهي حالياً الجهة الوحيدة التي تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات التجارة والصناعة والسياحة المملوكة للسيدات.

وتحشد هذه الجمعية التأييد للسياسات والبرامج التي تتعلق بتنمية المرأة اجتماعياً واقتصادياً على المستوى الوطني. كما تبني علاقات وانتماءات على المستوى الدولي. مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على تمكين المرأة اقتصادياً. ويعمل الاتحاد أيضاً على إتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية للمرأة وتعزيز مهارات سيدات الأعمال اللواتي لهن مشروعات فعلاً. وأولئك المحتمل دخولهن في هذه السوق في مجال إدارة الأعمال. ويعطي أولوية للنساء المحليات اللواتي يرغبن في إعاشة أنفسهن بأنفسهن عن طريق تشجيعهن على بدء مشروعاتهن. كما يقدم العون للنساء اللواتي تضررن من الصراعات. والنساء في مجتمعات الأقليات. والنساء الفقيرات.

باكستان

تطورت الحركة النسائية في باكستان من مجرد رد الفعل للتشريعات الحكومية. إلى التركيز على ثلاثة أهداف رئيسية. هي ضمان تمثيل المرأة سياسياً داخل الجمعية الوطنية (البرلمان). والعمل على رفع الوعي الاجتماعي للمرأة (خاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة). ومقاومة منع المرأة من التمتع بحقوقها؛ وذلك بتعريف وتحديد موقف المجتمع تجاه الأحداث الحالية؛ حتى يمكن زيادة الوعي الجماهيري بحقوق المرأة. وأصدرت الحكومة في سنة ٢٠٠٦ لائحة المنظمات التجارية بعد سنة طويلة من المشاورات التي بدأها مركز المشروعات الدولية الخاصة في باكستان. والتي أدت إلى إنشاء جمعيات أفضل تمثيلاً للمرأة. ونمو هذه الجمعيات بحيث استطاعت العمل بشكل أكثر فاعلية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي. وتستطيع المرأة طبقاً لهذه اللائحة أن تنشئ جمعيات خاصة بها دون الحاجة إلى إشراف ذكوري. وتفاخر الآن كل واحدة من ولايات باكستان الأربع بالغرفة النسائية للتجارة بها. وقد نجحت ولايتان في إشهار الغرفتين المنشأتين بها. وتعمل كل هذه الجمعيات لتحقيق نفس الهدف. المتمثل في تشجيع النساء في كل أنحاء باكستان على بدء مشروعاتهن الخاصة

وإقامة علاقات مع العديد من الجهات والإدارات الحكومية لتسهيل إتمام المعاملات معها.

وتقوم هذه اللجنة أيضًا بتعريف الأعضاء بوسائل وأساليب واستراتيجيات التسويق على المستوى المحلي والدولي، كما تتقدم باقتراحات لإنفاق الموازنة القومية بهدف زيادة مشاركة رياديات الأعمال في الأنشطة الاقتصادية على المستوى القومي.

سريلانكا:

غرفة الصناعة والتجارة النسائية

(WCIC)

فتحت هذه الغرفة أبوابها لأول مرة عام ١٩٨٥ كمنظمة لا تسعى للربح، ملتزمة بمساعدة النساء الريفيات والحضرية على تطوير مهاراتهم وإقامة أعمالهن الخاصة وإدارتها. وقد افتتحت هذه الغرفة مؤخرًا في مركز المعارض والمؤتمرات معرضها التجاري الجديد تحت اسم «المرأة في مجال الأعمال». بهدف دعم سيدات الأعمال على المستوى المحلي والدولي، ومساعدتهن في عرض منتجاتهن وبيعها، وتلقي طلبات بتوريدها وبيعها بنظام التجزئة، والدخول في مشروعات مشتركة، والحصول على أفكار جديدة لتنوع منتجاتهن وتحسين جودتها والتعرف على كيفية خفض تكلفة الإنتاج، ويساعد هذا المعرض على إقامة علاقات جديدة في أسواق مختلفة، ويتيح أكبر فرص ممكنة لسيدات الأعمال، وخاصة الريفيات منهن، في تعريف الأسواق بمنتجاتهن.

وهناك بعض الجمعيات النسائية الأخرى التي تعمل في سريلانكا، فمؤسسة آسيا (Asia Foundation) مثلًا تقوم بدور رائد منذ أكثر من نصف قرن في مساعدة النساء على الاستفادة القصوى من إمكانياتهن، ويقوم برنامج المرأة بهذه المؤسسة بتقديم العون للأسر والمجتمعات وذلك بتنمية الروح القيادية للمرأة، ودعم الجمعيات النسائية وحشد التأييد للدفاع عن حقوق المرأة، وضمان سلامتها الشخصية، وخلق فرص اقتصادية وسياسية لها. وتقدم هذه المؤسسة تدريبًا مهنيًا وتعليميًا يمكن المرأة من أن تستقل ماديًا وتعتمد على نفسها؛ وذلك بهدف القضاء على الفقر والأمية ومواجهة ما تخلفه الصراعات من آثار، وتميز البرامج التي تنظمها المؤسسة بالتنوع والمرونة بحيث تمكن المرأة من مواجهة الآثار الناجمة عن تهميشها والتميز ضدها، كما يتم إعداد هذه البرامج لتتلاءم مع الظروف في سريلانكا.

وتعمل المؤسسة أيضًا على خلق مناخ ملائم بحيث تستطيع سيدات الأعمال تحقيق النجاح في أعمالهن، وتستطيع النساء العاملات محاسبة أرباب الأعمال والحكومة عن مسئوليتهم في ضمان حسن معاملة المرأة في مكان

الجموعات الباكستانية المختلفة المشاركة في النشاط:

ملتقى أعمال المرأة، وجمعية نساء كل باكستان، واتحاد المحاميات الباكستانيات، وجمعية السيدات المهنيات والعاملات في مجال الأعمال، شاركت في تقديم المعونة القانونية للنساء المحليات، ومقاومة التفرقة بين البنات والبنين في الجامعات، ونشر أخبار حوادث العنف ضد المرأة وإدانة هذه الحوادث. وقد أعدت جمعية المحاميات الباكستانيات مجموعة من الأفلام لتعريف المرأة بحقوقها، وعرضت هذا الأفلام في أماكن عدة. وقامت جمعية سيدات الأعمال والمهنيات بدعم مشروع شامل لتنمية منطقة «ياكي جيت» وهي منطقة بالغة الفقر تقع داخل أسوار مدينة لاهور. كما نفذت مشروعًا نموذجيًا آخر في منطقة أوراج في كراتشي، وأنشأت شبكات اتصال بين النساء اللواتي يعملن في بيوتهن حتى يتمكن من الاستغناء عن الوسطاء؛ للحصول على المواد الخام وعلى تسويق الملابس التي يقمن بإنتاجها.

وصناعة لاهور تنظيم دورات تدريبية لأعضائها ومساعدتهم في الحصول على قروض من البنوك، وإقامة علاقات مع محامين ومصرفيين ومستشارين ضرائبيين.

كما تسعى هذه الغرفة إلى إتاحة الفرص لسيدات الأعمال لتنمية أعمالهن وذلك بإقامة أسواق محلية وتسهيل مشاركتهن في المعارض الدولية، كما تدافع عن سيدات أعمال البنجاب، وتحشد التأييد لهن عند معدي السياسات.

مركز دعم المرأة بلاهور (WRC)

يتبع هذا المركز غرفة تجارة وصناعة لاهور، وهو يجتذب أعضاء جددًا بسرعة كبيرة، ومع تزايد تواجد المرأة في مجال الأعمال، يتيح المركز لهن الفرصة للقاء ومناقشة فرص التقدم في العمل والتحديات التي يقابلنها.

ويعمل هذا المركز كسكرتارية لكل أنشطة المرأة، وينسق التعامل مع الجهات والإدارات الحكومية لتسهيل تنفيذ النساء لمشروعاتهن الخاصة، وتطوير هذه المشروعات. كما أن وجود هذا المركز داخل مقر غرفة تجارة وصناعة لاهور يسمح له بحشد تأييد الرجال الذين يديرون الغرفة لرعاية مصالح المرأة وتحقيق تغييرات جذرية لصالحها على كل المستويات.

وتشارك اللجنة الدائمة بالمركز بلاهور في توفير تمويل للأنشطة النسائية عن طريق الحصول على قروض من البنوك

اليومية الروتينية عن الاستراتيجية العامة للجمعية. كما أنه من الضرورة بمكان تحديد المهام والمسئوليات داخل هذه الجمعيات بكل وضوح ودقة. ويوجد لدى معظم الجمعيات الأم (التي أنشأها الرجال عادة) مثل هذه الهياكل. بينما لا تزال المؤسسات النسائية غير ناجحة في معظم بلدان الاقتصاديات الناشئة. وإن كانت لديها إمكانيات كبيرة للتقدم. إضافة إلى أنه من الضروري مع نمو حجم وأهمية هذه الجمعيات إنشاء هياكل فعالة لحكومتها وإدارتها إدارة رشيدة طبقاً لنماذج ناجحة. وليس بناء على شخصية رئيسة كل جمعية.

مثال ذلك. أن كل أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دكا (DCCI) الأربع وعشرين من الرجال. وهذا وحده يعطي فكرة واضحة لا تحتاج إلى تعليق عن وضع هذه الغرفة. إلا أن برنامج هذه الغرفة لمساعدة ريديات الأعمال أصبح أول برنامج من نوعه في بنجلاديش. يقوم به القطاع الخاص. ويركز على إزالة العقبات التي تعرق عمل سيدات الأعمال. وقد دعم مركز المشروعات الدولية الخاصة. والصندوق الوطني للديمقراطية. هذا البرنامج بتنظيم برامج تدريبية لشحن المهارات إضافة إلى تقديم المشورة المالية وإتاحة الفرصة للمتدربات للاستفادة من خدمات التكنولوجيا. ولا تزال غرفة تجارة وصناعة دكا تحشد التأييد لزيادة فرص المرأة في المشاركة في الاقتصاد الوطني. وإزالة العقبات التي تمنع المرأة من الدخول إلى الأسواق وتزيد من فرص حصولها على ما تحتاجه من معلومات.

تخدم جمعية ريديات الأعمال في بنجلاديش كل نساء بنجلاديش بما فيها منطقة شمال البنجال. وقد أنشئت هذه الجمعية عام ٢٠٠٠. برعاية اتحاد غرف التجارة والصناعة في بنجلاديش. وهي تعمل كمُنبر لمساعدة سيدات الأعمال على تعزيز وضعهن في الأسواق التي كان الرجال عادة ما يسيطرون عليها.

في عام ١٩٩٥. وبعد انفتاح الاقتصاد الهندي وقبل إنشاء منظمة التجارة العالمية بقليل. اتحدت ثماني منظمات تعمل في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة لتشكيل اتحاد المشروعات الهندية الصغيرة والمتوسطة (FISME). واليوم أصبح هذا الاتحاد بمثابة مظلة تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطارها. وأصبح لها فروع في معظم ولايات الهند. كما أصبحت تضم ضمن شبكتها ١٠٠,٠٠٠ مشروع صغير ومتوسط على مستوى الولايات والقطاعات المختلفة. ويدعو هذا الاتحاد الصناعات التي تمثل كافة القطاعات إلى الانضمام له مباشرة.

بدأت جمعيات غرف تجارة الهند وسيلان (ASSOCHAM) نشاطها بـ١٣ غرفة. وكانت تعمل تحت رعاية بريطانيا. ثم انضم إلى هؤلاء الأعضاء في عام ١٩٨٧ غرفة التجار الهنود ببومباي. التي كانت تعمل منذ ثمانين عاماً. وتم إعداد لائحة داخلية وتصنيف هيكل العضوية في الجمعية بحيث تكون هناك فئة الأعضاء المؤسسين. والأعضاء الراعين. والأعضاء العاديين.

العمل. وتساعد برامج المؤسسة المرأة أيضاً على تخطي العقبات القانونية والتنظيمية. ومواجهة التمييز ضدها. عن طريق تقديم المساعدة القانونية لها وإشراكها في تنظيمات سياسية وتدريبها على التفاوض وتأهيلها للاتصال بشبكات الدعم؛ مما يمكنها من أن تحشد التأييد لها على المستوى السياسي. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل لها. وضمان مساواتها بالرجل في فرص الترقى في المستقبل.

على المستوى الإقليمي

جمعية سيدات الأعمال في أندرا براديش (ALEAP) هي جميعه إقليمية أنشئت عام ١٩٩٣. بواسطة بعض سيدات الأعمال المتفقات في الرأي على ضرورة تدريب وإرشاد ودعم ومساندة غيرهن من النساء. وتمكن هذه الجمعية النساء من أن يبدأن مشروعاتهن الخاصة الصغيرة والمتوسطة. والحفاظ على حقوق ملكيتهن في هذه المشروعات. واستطاعت هذه الجمعية أن تبني شبكة دعم قوية بين الحكومة وبين المنظمات غير الحكومية. تقدم عن طريقها الخبرة والتدريب في مجال تنمية مهارات الريادية في الأعمال في الهند وفي سريلانكا.

مؤسسة آسيا (Asia Foundation)

تقدم هذه المؤسسة تدريباً مهنيًا وتعليمًا لأكثر من ٢٣٠٠ امرأة من الناجيات من الاتجار بهن. أو المعرضات لهذه الحنة. وبذلك مكنتهن من أن يعتمدن على أنفسهن مادياً. وتحصل هذه المؤسسة على دعم مالي من شريكها «جمعية قدموا لآسيا» (Asia ٢ Give). وهي جمعية خيرية تقوم بتدريب ضحايا الاتجار بالأشخاص لكي يعملن في مجال ميكانيكا السيارات أو سائقات. وهي مهن كانت دائماً وعبر الأجيال يقوم بها الرجال. وتقوم هذه المؤسسة بمساعدة هؤلاء النسوة اللواتي تدرين لفتح ورش تسمى «جميع الخدمات في مكان واحد». لتقديم خدماتها للموتوسيكلات. كما تقوم بإصلاح الأدوات الإلكترونية. وتوفر هذه الورش الصغيرة فرص عمل لنساء أخريات أيضاً. فإتاحة الفرصة للنساء لكسب عيشهن وتوظيف غيرهن يقلل من احتمالات الاتجار بهن في المستقبل.

هيكل الجمعيات وحكومتها

يجب أن تدار هذه الجمعيات باحترافية. وأن يكون لدى مجلس إدارتها ومديرتها التنفيذي الكفاءة والمصداقية التي تمكنهم من إدارة هذه الجمعيات بنجاح. وهناك حاجة ملحة لفصل الأعمال

وقد قامت حكومة بنجلاديش بتأسيس «المنتدى الوطني» برعاية مؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة؛ بهدف تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاقتصاد الرسمي.

وفي الهند تقوم جمعية «رياديات الأعمال» بتنظيم معارض أسبوعية. كما أنشأت جمعية «الادخار والإقراض» التي تقدم قروضاً تصل إلى ٣٥,٠٠٠ روبية (أي ما يوازي ٧٠٠ دولار أمريكي) لكل عضوه من عضواتها اللواتي يصل عددهن إلى حوالي ٥٠٠ عضوة. كما تنظم الجمعية أيضاً العديد من البرامج والدورات التدريبية. وتقوم بعض المنظمات مثل اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية - شعبة السيدات FID - التي أنشئت منذ ٢٥ سنة بتشجيع رياديات الأعمال بتنظيم ورش عمل تدريبية أسبوعية بانتظام. ولديها وحدة لتقديم الاستشارات في مجال الأعمال. وتسهل التشبيك بين الجمعيات المختلفة عن طريق عقد لقاءات دورية. ويقدم هذا الاتحاد مجموعة متنوعة من الخدمات تتضمن تشكيل مجموعات دعم ذاتي في المناطق الريفية بالهند.

وتقوم الشابات في باكستان بخطوات واسعة في محاولاتهم الحصول على استقلالهن الاقتصادي. وذلك بتنفيذ العديد من المشروعات والدخول إلى أسواق أكبر. وتفضل سيدات الأعمال من الطبقات المتوسطة والعلية - اللواتي يعملن في بيوتهن. وخاصة المتزوجات منهن. واللواتي يعشن في مجتمعات مغلقة - العمل في مجال الأزياء وصناعة مستحضرات التجميل. في حين أن فرص العمل المستقل للنساء في الطبقات الأقل لا تتوفر بسهولة. وهناك بعض الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء: لتقديم الدعم التنموي والتدريب وبعض التسهيلات الائتمانية للسيدات على مستوى المشروعات المتناهية الصغر. إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي لم يتحقق بعد لرفع مستوى معيشتهم. وحويلهن من الاعتماد على الغير وعدم القدرة على الاستقلال إلى الاستقلالية والتمكين.

وينظم مركز دعم المرأة بلاهور برامج وورش عمل ومحاضرات لتوجيه المرأة في مجال الأعمال - سواء كانت من سيدات الأعمال فعلاً. أم من الراغبات في بدء مشروعاتهن الخاصة - ليكون أكثر إدراكاً لأهمية عنصر الجودة في منتجاتهن. كما ينظم معرضاً لمنتجات السيدات. ويقوم بتنسيق إرسال بعض العضوات للمشاركة في المعارض الدولية.

وعندما تبلغ جمعيات الأعمال المحلية هذه مرحلة النضج الكامل. وتصل إلى أفضل مستوى من الإدارة الرشيدة. فإن فرص المرة ستتمو بشكل ملحوظ.

لقد شارك مركز المشروعات الدولية الخاصة مع مجتمع الأعمال في باكستان ووزارة التجارة بها لإصدار قانون جديد يسعى إلى تعزيز المنافسة بين غرف التجارة والجمعيات (بما يؤدي إلى تحسين الخدمات التي يقدمها كل منها). ونجحت لائحة المنظمات التجارية التي صدرت في عام ٢٠٠٦ في إضافة ضوابط جديدة لتسجيل الغرف والجمعيات. وهو ما أدى إلى استبعاد ٣٠ غرفة غير نشطة. وأتاحت لأول مرة فرصة قانونية للمرأة لتأسيس غرف وجمعيات. ونجحت خمس جمعيات أعمال نسائية على مستوى الولايات في التسجيل طبقاً لهذه اللائحة الجديدة.

والشركات المنظمة. وأخيراً - ولأول مرة - فتحت هذه الجمعية أبوابها لأعضاء أجنبي.

النتائج والمحصلات

تلعب جمعيات الأعمال دوراً مهماً في تشجيع جهود الريادية للسيدات في جنوب آسيا. فهي تؤثر على التشريعات لصالح المرأة. وتقوم بتدريبها في مجال الأعمال لتعزيز مهاراتها وتسهيل حصولها على تمويل. وتيسير وصولها للأسواق. وهي تتبع لتحقيق ذلك أسلوب متعدد الأبعاد يؤتي ثماره رغم بطئه. وفيما يلي نورد بعض التغييرات التي تمت بفضل جهود هذه الجمعيات.

في مبادرة واحدة لمركز المشروعات الدولية الخاصة في أفغانستان تم تدريب ٢٠٠ سيدة على المهارات الأساسية والمتقدمة لإدارة الأعمال وريادتها. الأمر الذي ساعد على إنشاء عشرات المشروعات والتوسع في عدد كبير من المشروعات القائمة فعلاً. وقامت جمعية تنمية مشروعات المرأة بتنظيم معارض تجارية. وإرسال بعثات تجارية للخارج. والتوفيق بين برامج التنمية المختلفة. وهو ما أدى إلى خلق فرص عمل. وتمكين رياديات الأعمال من التوسع في أعمالهن. وقد قام اتحاد سيدات الأعمال الأفغانيات بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومركز المشروعات الدولية الخاصة بتقديم العديد من البرامج والخدمات للجمعيات الأعضاء. إضافة إلى تقديمه لهذه البرامج والخدمات مباشرة إلى آلاف السيدات الأفغان في كل أنحاء البلاد.

لقد استطاع أعضاء جمعية سيدات الأعمال بينجلاديش من الدخول إلى أسواق كندا والهند وماليزيا ونيبال والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وبعض البلدان العربية المجاورة. وتسهل الجمعية لقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتبادل الآراء والخبرات والمشاركة في المعارض التجارية على المستويين القومي والدولي. وتقدم لهم تسهيلات ائتمانية لبدء مشروعات صغيرة ومتوسطة. وضمان استمرارها. وأدى هذا الاستقلال الاقتصادي الذي حصلت عليه السيدات عضوات هذه الجمعيات مؤخراً إلى زيادة ثقتهن بقدراتهن وتعزيز إحساسهن بإمكانياتهن للمشاركة في تقدم بلادهن.

قامت غرفة تجارة وصناعة السيدات بينجلاديش عام ٢٠٠٦ بحشد التأييد ونجحت في تنظيم أول منتدى قومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للسيدات. وأعلن رئيس الوزراء في حفل الافتتاح عن تأسيس بنك مستقل لخدمة رياديات الأعمال بينجلاديش. وقد كانت هذه خطوة مهمة تحتاجها السيدات بقوة؛ نظراً لأن سياسة البنوك تحدد إلى درجة كبيرة من فرص حصول رياديات الأعمال على قروض. ونتيجة لجهود هذه الغرفة عدل البنك المركزي أيضاً من سياساته؛ إذ قام بتجنيب ١٠٪ من المبالغ المخصصة لقروض المشروعات الصغيرة لمشروعات النساء. وقام بخفض الفائدة على قروضهن من ٢٠٪ إلى ما بين ٥٪ و ١٠٪. وسمح بتوفير قروض حتى ٢٢,٠٠٠ دولار أمريكي دون وجود ضمان؛ لتشجيع تنمية الأعمال والتوسع فيها. وتعمل هذه الغرفة مع جمعيات الأعمال في المناطق الريفية في كل أنحاء البلاد.

تقلل من ثقة المرأة بنفسها. وتقلل من استقلاليتها وحريتها في الحركة إلا إذا تم تعليم المرأة وتدريبها على القيادة.

توصيات جمعيات سيدات الأعمال

والتحدي الآخر الذي يواجه المرأة في جنوب آسيا هو النظر إليها باعتبارها العائل المساعد للأسرة. ولما كانت المرأة لا تحصل على أجرها اليومي الكامل مقابل عملها يومًا كاملًا. فإنها تقع فريسة الاستغلال في كثير من الأحيان. ولذلك فعلى الجمعيات التي تسعى للقضاء على هذه التقاليد أن تساعد المرأة على الانتقال ببسر من مرحلة التبعية الاقتصادية إلى مرحلة الاستقلال. عن طريق العمل المهني. فقد اعتادت الأسر على توفير الدعم المالي والرعاية العاطفية للأبناء. وغالبًا دون البنات. ولذلك فإن التدريب لا يزل مفتاح نجاح أي برنامج لتعزيز الريادية في الأعمال.

لا يزال قطاع التدريس هو قطاع الخدمات الذي يستوعب العدد الأكبر من النساء في جنوب آسيا. ومع ذلك فلا المؤسسات المالية ولا البنوك تقوم بتمويل النساء لإنشاء أو لإدارة مدارس. إلا أنه لا يزال بإمكان المؤسسات التعليمية التأثير على قرار الشركات التعليمية لإقامة مشروعاتها في أماكن معينة. ومن ثم التأثير بشكل إيجابي على إمكانيات المجتمعات المحلية التي ستواجه بها. ولكن الشركات لن تقوم بإنشاء مشاريعها في مدن لا تتوفر فيها فرص تعليم متساوية للبنات والبنين. وما لاشك فيه أن تمويل إقامة مدارس خاصة تنافسية سيكون له نتائج اقتصادية واجتماعية مهمة.

التسويق هو التحدي الآخر الذي تواجهه سيدات الأعمال. فقد لا تجد المرأة في بداية مشروعها الوقت الكافي. ولا تكون لديها الثقة الكافية في النفس للبحث عن أسواق لمنتجاتها أو لتنمية هذه الأسواق. وحتى في المشروعات التي تكون المرأة صاحبة الهيمنة الكلية عليها. فإنها غالبًا ما تلجأ لأقاربها من الرجال للقيام بعمليات التسويق. ذلك أن هذه المهمة التي تتطلب التعامل مع العالم الخارجي. عادة ما تتطلب أيضًا القدرة على التحرك والثقة بالنفس. وهي صفات حُرمت منها المرأة لسنوات طويلة بسبب التقاليد الاجتماعية. ولذلك فلا بد أن تتضمن الاستراتيجية طويلة المدى لأي جمعية تسعى لتحقيق النجاح بناء قدرات المرأة وصقل مهاراتها على التسويق منذ بداية مشروعاتها: حتى تتمكن من تسويق منتجاتها بنجاح وكفاءة دون الاعتماد على الغير.

وأخيرًا. لا بد وأن تلتفت سيدات الأعمال إلى خطر الجمود وتوقف النمو والاستكانة في نفس الموقع دون تقدم. وهو أمر غالبًا ما يكون ناجمًا عن المسئوليات المنزلية وصعوبة التحرك ووجود محددات تمنع التوسع. مثل عدم وجود مكان أو نقص العمالة اللازمة لذلك. إضافة إلى أن السيدات اللواتي ينجحن في أعمالهن خارج نطاق بيوتهن غالبًا ما يواجهن مقاومة من داخل أسرهن أنفسها. ولذلك فقيام الجمعيات بتوفير التدريب وتقديم النصح لصاحبات المشروعات الراكدة يسهل تنشيطها وإضافة حيوية لها. ذلك أن صاحبات المشروعات الراكدة يمثلن

حتى تستطيع الجمعيات المحلية. ووحدات الدعم. والمنظمات المساندة. يجب زرع الأسس التالية في ثقافة الجمعيات من أجل بناء قدرات أعضائها:

- تعزيز جهود التنمية والتدريب والتسويق للمشروعات التي تديرها المرأة. مع التركيز بشكل خاص على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل حصول سيدات الأعمال على القروض من المؤسسات المصرفية.
- إيجاد نقاط اتصال بين السيدات المنتجات الحليات والأسواق المحلية والدولية.
- تشجيع الحكومات على زيادة الاهتمام بتعليم البنات؛ مما يؤدي إلى تحسين وضع المرأة الاجتماعي. وبالتالي يشجعها على دخول مجال الأعمال.
- تشجيع المرأة على الانضمام للاختادات العمالية والتجارية والجمعيات التعاونية.
- حشد التأييد للتأثير في السياسات العامة؛ لكي تكون التشريعات واللوائح على المستوى الوطني صديقة للمرأة (تراعي مصالحها).
- حشد التأييد لكي تكون النظم القانونية أكثر إنصافًا للمرأة في مجال السياسة والأعمال.
- تشجيع المرأة على تكوين رأس مال باسمها سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي في مجموعات أو في منظمات.
- توفير ضمان اجتماعي للمرأة بما في ذلك حقها في الرعاية الصحية ورعاية الأطفال والتأمين والإسكان ومزايا التقدم في السن.

فالمرأة تساهم بشكل فعلي في المشروعات التي تملكها الأسر وتديرها. حتى وإن كانت تقوم بذلك بلا أجر - صحيح أن الأسر. بل والدراسات الأكاديمية. تقلل من حجم هذا الدور. إلا أن العديد من المشروعات من ناحية أخرى التي يقال إنها مملوكة للمرأة يديرها رجل ويتخذ فيها القرارات - وبذلك فإن البرامج التي تسعى للوصول إلى رياديات الأعمال لا يمكن أن تنجح إلا إذا أدركت الجمعيات التي تعمل على مساعدة المرأة هذا التناقض. ولذلك فلا يمكن تخطي العقبات الأسرية والاجتماعية التي

عبئاً على الجمعية ويقفن حائلاً دون قدرتها على التقدم لمستقبل أفضل. بينما تستطيع صاحبات المشروعات اللواتي يتمتعن بالحماس لنمو مشروعاتهن، أن يكن سفيرات نجاحات لجمعياتهن ويشجعن أخريات على الانضمام لها، وعلى بدء مزيد من المشروعات الجديدة.

نوتشى كوربير سيدة باكستانية أمريكية. قضت عشرين عاماً في مدينة نيويورك تعمل في وظائف إدارية عليا في مجال التسويق والتخطيط. وحصلت في سنة ٢٠٠١ على درجة الماجستير في الشؤون الدولية مع التركيز على التمويل الدولي والأعمال من جامعة كولومبيا. وقد كتبت مقالات في المجلة الدورية

للأم المتحدة *Chronicle UN*. كما أعدت تقارير لليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. ومن خبراتها الدولية التفاوض بنجاح من أجل إبرام اتفاقيات تجارية دولية مع العديد من الجهات بما في ذلك التحالف الاستراتيجي الدولي بين اثنتين من أكبر شركات الطيران. وتقيم في واشنطن العاصمة منذ سنة ٢٠٠٥.

دراسة حالة : غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش

بقلم: كورنيليا روتارو

تحدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة شكل وحجم النمو الاقتصادي في بنجلاديش. وهي بلد يصل دخل الفرد من الناتج القومي فيه إلى ٥٠٠ دولار. وقد أظهر المسح القومي لمشروعات القطاع الخاص في بنجلاديش - الذي أجري سنة ٢٠٠٣ بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) - أن ٣١ مليون شخص يعملون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بما يشكل ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي، ويمثل أكثر من ٩٠٪ من المشروعات الصناعية في بنجلاديش.

وتمثل السيدات أقل من ١٪ من إجمالي أصحاب المشروعات في بنجلاديش. فالنظرة التقليدية للمرأة هناك غالبًا ما تبقىها في البيت. الأمر الذي يعرقل دخولها إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى أنه من الصعب تخطي العقبات التي تواجه كل من حاول الدخول في مثل هذه المشروعات. فهناك على سبيل المثال لا الحصر القوالب الاجتماعية التي تحجز قدرات المرأة، وعدم قدرتها على الحصول على تمويل، وانعدام خبرتها في مجال إقامة مشروعات وإدارتها، وعدم صقل مهارتها. ومع ذلك فلا يمكن تحقيق نشاط اقتصادي مستدام وحيوي يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر دون مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية العادية. ولذلك فقد تم إنشاء غرفة تجارة وصناعة السيدات في بنجلاديش لتسهيل مشاركة المرأة في الاقتصاد. ومن ثم في التنمية الشاملة. وهي جمعية تسعى أساسًا إلى إتاحة الفرصة لتقدم سيدات الأعمال.

خلفية: الثقافة السياسية والاجتماعية

الإرادة السياسية لتمكين المرأة

تعتبر الحكومة في بنجلاديش أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي قاطرة تحسين نوعية الحياة وتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وقد أعدت الحكومة ورقتها الخاصة باستراتيجية تخفيف حدة الفقر التي تضمنت الأهداف التالية: خلق فرص عمل، وتوفير التغذية ورعاية الأمومة، وإتاحة فرص تعليم جيد (على المستوى الابتدائي والثانوي والمهني).



وتوفير مياه الشرب الآمنة، والعدالة الجنائية، والإدارة الرشيدة على المستوى المحلي. ويجري تنفيذ برنامج تخفيف حدة الفقر بشكل منتظم ومستمر في بنجلاديش.

«فالإطار» اللازم لخلق مناخ مواتٍ ومنصف لبدء مشروعات موجود بالفعل. فالدستور يتيح للمرأة حقوقًا متساوية مع الرجل في كل مناحي الحياة [المادتين ٢٨ (١) و ٢٨ (٣)].

كما يقر الدستور أيضًا مشاركة المرأة بشكل فعال وصحيح في كل مجالات الحياة العامة [المادة ١٠]. وقد وقعت بنجلاديش في سنة ١٩٨٤ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة.

هيكل غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش وحوكمتها

يقع مقر غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش في العاصمة دكا، ولها ثلاثة فروع في: خولنا وراجشابي وسيلهت. وبكل فرع منسق يشرف على أعمال قسمين آخرين ليس لهما مقر فعلي. ويعمل في كل قسم من هذين القسمين عضو متطوع كقائد للفريق. ولهذه الغرفة لجنة تنفيذية ومجلس إدارة يتكون من ١٤ عضوة متطوعة من ربات الأعمال. ويتم انتخاب رئيسة مجلس الإدارة وعضوات المجلس بالانتخاب المباشر من كل العضوات لفترة سنتين. وللمجلس الصلاحية لتطبيق الأفكار الجديدة واتخاذ القرارات التنظيمية.

ويتم إعداد وتطوير البرامج الجديدة تدريجياً لتقديم الخدمات التي يحتاجها الأعضاء. وتُحصل الغرفة أيضاً على دعم من متخصصين من الهيئات الوطنية والدولية. وفي كل سنة يتم إعداد برامج لأنشطة الغرفة وخدماتها عن طريق خطة عمل وتسويق. كما يتم إعداد ميزانية سنوية لتمويل هذه الأنشطة يتم إقرارها من قبل الجمعية العمومية. ويتم إخطار الأعضاء بها في نهاية كل سنة مالية. ويتابع أعضاء مجلس الإدارة تحقيق هذه الأهداف السنوية ويقدم بياناً بذلك للجمعية العمومية للغرفة .

ومجلس إدارة الغرفة مهام أخرى - إلى جانب إعداد الاستراتيجية والخطط - فهو يتابع أنشطتها التي تشمل المطبوعات وشبكات الاتصال. والشئون القانونية والتحكيم والضرائب واللوائح الحكومية. وورش العمل. والعضوية. والشئون الدولية. والأنشطة المدرة للدخل. وتنظيم اللقاءات والأنشطة العامة. وبالإضافة إلى تلك اللجان قامت الغرفة أيضاً بتشكيل لجنة استشارية مكونة من خبراء ومتخصصين في مجال الاقتصاد والتعليم والإعلام والأنشطة المختلفة. وتقدم هذه اللجنة الاستشارية بصورة دائمة الأفكار الجديدة والنصح فيما يتعلق بكل مشروعات وأنشطة الغرفة.

ويعمل في مقر الغرفة الرئيسي بدكا عشرة موظفين. يعملون طوال الوقت تحت الإشراف المباشر للرئيسة. كما يوجد فريق تدريب مكون من عشر عضوات يعملن نصف الوقت.

ولا تزال الحكومة مستمرة في اتخاذ إجراءات مؤسسية وسياسية لتشجيع سيدات الأعمال. مثل إنشاء وزارة خاصة بشئون المرأة. إضافة إلى تنفيذها للعديد من البرامج الأخرى (برجاء الرجوع للملحق (١).

الثقافة الاجتماعية ومناخ الأعمال

نشر الدكتور كانزن. صديق - عضو المجموعة التي أعدت ورقة استراتيجية عن تخفيف حدة الفقر للنساء - بحثاً استعرض فيه بعض الأمور ذات الصلة بتقدم المرأة واستمتاعها بحقوقها تحت عنوان «الاستراتيجية الوطنية للإسراع بتخفيف حدة الفقر». ذكر فيه أنه نظراً لعدم المساواة بين المرأة والرجل حالياً فإن هناك تمييزاً ضد المرأة وإجحافاً لها. فالهيكل الاجتماعي في بنجلاديش كثيراً ما يعتبر الفتيات والنساء عبئاً. لذلك فلا بد من إزالة هذه الوصمة حتى يمكن أن تتحقق مشاركة المرأة فعلياً وبشكل كامل. فمشاركتها ضرورية على عدة مستويات: أولاً. المرأة تقوم بالعديد من الأعمال المنزلية لأسرتها ولجتمعتها. ثانياً. تمارس المرأة العديد من الأنشطة المتعلقة بالإنفاق والادخار. الأمر الذي يساهم في استقرار ورعاية أسرتها. وثالثاً. تشارك المرأة في العديد من الأنشطة المدرة للدخل. عن طريق دخولها إلى سوق العمل سواء الرسمي منه أو غير الرسمي.

وقد أظهرت دراسة أجرتها غرفة تجارة وصناعة السيدات في بنجلاديش (BWCCI). ومركز المشروعات الدولية الخاصة بعنوان: «تحليل لوضع ربات الأعمال في بنجلاديش». أن مشاركة المرأة في قطاع الاقتصاد الرسمي لم تعفها من دورها ومسئولياتها التقليدية داخل أسرتها. فدخول المرأة إلى أي نشاط اقتصادي هو بمثابة مضاعفة لأعبائها. إذ تكون ملتزمة بكل مسئولياتها التقليدية تجاه أسرتها إضافة إلى مهمتها الاقتصادية. ومع ذلك فهناك دلائل على أنه رغم هذا الاتجاه فلا تزال ربات الأعمال قادرات على مواجهة التحدي. وفي كثير من الأحيان تحقيق ذلك بنجاح. وقد ذكرت معظم السيدات اللواتي شملهن المسح أنهن راضيات عن ظروف العمل الحالية والتي وصفوها بأنها بشكل عام مؤازرة. وهو تحسن ملحوظ يرجع الفضل فيه إلى غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش.

نشأة غرفة التجارة والصناعة لسيدات بنجلاديش

كانت فكرة إنشاء غرفة تجارة تعمل حصرياً على مساعدة سيدات الأعمال هي فكرة السيدة سليمة أحمد. وهي سيدة أعمال ناجحة لها تاريخ وخبرة طويلة في العمل في القطاع الخاص. وقد حصلت في سنة ٢٠٠١ على لقب أفضل سيدة أعمال في بنجلاديش. وكانت تدرك تماماً الحاجة إلى وجود جهة ما تمثل مصالح رباتيات الأعمال. وتدعم مبادرتهن في هذا المجال. وأحسست أن سيدات الأعمال يستطعن تحديث اقتصاد بنجلاديش عن طريق خلقهن لوظائف وخصمهن للمنافسة وإلهامهن بالابتكار ومدهن بمصدر للدخل. وأن ما يحتاجه فقط هو هيئة ما تمثلهن وتعزز مبادراتهن وتشجعهن.

ونظراً لتفهم السيدة سليمة أحمد لكل ما يتعلق بالأعمال ولحثة السيدات في المجتمعات الذكورية الفقيرة. استطاعت أن تساعد السيدات اللواتي لديهن ملكة إقامة المشروعات على تنظيم أمورهن المالية وتسويق منتجاتهن بحيث يستطعن الاستفادة من إمكاناتهن للمساهمة في اقتصاد بنجلاديش. وكان هذا هو الغرض الأساسي من إنشائها لغرفة التجارة والصناعة للسيدات بنجلاديش في يونيو سنة ٢٠٠١.

وكانت هذه الغرفة هي أول هيئة جارية تعمل لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً. وهي تبني استراتيجياتها على أساس هدفها الاسمي. ألا وهو أن تقود حركة التنمية الاقتصادية لرباتيات الأعمال. وطبقاً لهذه الاستراتيجية تم تحديد الأهداف الأساسية التالية للغرفة:

- بناء منصة انطلاق لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.
- بدء مبادرات لإزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية.
- العمل كعنصر حفز لجعل الحكومة تتخذ الإجراءات التي من شأنها خلق مجال عمل صديق للمرأة.
- دعم رباتيات الأعمال في تسويق منتجاتهن وخدماتهن. عن طريق إيجاد شبكة عريضة على المستوى المحلي والقومي والدولي للأعمال التي تديرها النساء.
- مساعدة رباتيات الأعمال للحصول على التمويل والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسات العامة والخاصة.
- بناء القدرات المهنية لرباتيات الأعمال وخاصة الريفيات منهن.

تم تسجيل غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش لدى وزارة التجارة باعتبارها هيئة لا تسعى لتحقيق الربح. غير تابعة لأي حزب سياسي. وهدفها دعم سيدات الأعمال عن طريق

الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة بنجلاديش

تدرك غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش أن رباتيات الأعمال في هناك لا يزلن يواجهن عقبات مالية واجتماعية تمنع دخولهن إلى الأسواق. إضافة إلى زيادة التنافس وارتفاع تكلفة الأعمال ومناخ الأعمال غير المشجع. ولذلك فإن هذه الغرفة تقدم لعضواتها مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات لتساعدهن على التفوق كرباتيات أعمال. منها زيادة مهاراتهم وتدريبهن في مجال تنمية الأعمال. وتسهيل مشاركتهن في المعارض المحلية والدولية. والدفاع عن حقوقهن أمام السياسيين. وإقامة شبكات اتصال مع مجتمع الأعمال. وتتمثل أهم الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة بنجلاديش في:

- بناء قدرات سيدات الأعمال. وتتضمن برامجها التدريبية تطوير الريادية في مجال الأعمال والتسويق وإدارة الأعمال. وسبل الحصول على تمويل. وإدارة الحسابات وتخطيط الأعمال. وتطوير المنتجات. وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية. والإجراءات القانونية لإدارة الأعمال.
- تقديم المشورة في مجال الأعمال.
- تقديم الدعم في مجال الاتصالات والمعلومات عن طريق مركز إدارة الأعمال التابع لها والمتصل بشبكة الإنترنت. والذي يحوي آلة فاكس وآلة تصوير وأجهزة كمبيوتر لخدمة العضوات.
- دعم رباتيات الأعمال في تسويق منتجاتهن وخدماتهن على المستوى المحلي والقومي والدولي.
- تسهيل مشاركة رباتيات الأعمال في المعارض التجارية القومية والدولية.
- أنشأت الغرفة مكتباً لتقديم المشورة القانونية في مجال تسجيل الشركات ودفع الضرائب والتعرف على إجراءات التصدير والاستيراد.
- تسهيل حصول العضوات على قروض ودعمهن مالياً بضمانهن لدى البنوك.
- أنشأت الغرفة أيضاً قاعة لعرض منتجات العضوات. إضافة إلى قاعة المؤتمرات للدعاية لمنتجات وخدمات العضوات.

عملن كمجموعات لحشد التأييد للنساء الريفيات المحليات. وكان الهدف هو عقد مناقشات حصرية للسيدات اللواتي مررن بتجربة إقامة المشروعات. والتعرف على المشاكل التي تعرضن لها. والتشاور بشأنها مع أصحاب المصلحة. ونشر المقترحات والتوصيات الصادرة عن هذه اللقاءات لتستفيد منها سيدات الأعمال الأخريات.

وإضافة إلى مناقشات هذه المجموعات الأساسية، فقد تم أيضًا تشكيل أربع مجموعات ضغط على مستوى الولايات، ركزت مجال عملها على حشد تأييد معدي السياسات والتفاوض معهم في أربع مجالات هي: تصميم المشروعات، ووسائل الإعلام، والهيئات التنظيمية، والشئون المالية. وتتكون كل مجموعة من هذه المجموعات من ست سيدات أعمال ترأسهن عضوة من مجلس الإدارة، وتعد جلسات عصف العقول لمناقشة الأمور المهمة ذات الصلة بحشد التأييد والتفكير في استراتيجيات ممكنة التطبيق لتحقيق التغيير. وفي هذه المرحلة نظمت الغرفة اجتماعات لحشد التأييد حضرها ممثلون عن المؤسسات الخاصة والعامه. بلغ عدد هذه الاجتماعات عشرون اجتماعًا. وعدد المشاركين فيها ١٥٧ شخصًا. التقوا في هذه الاجتماعات مع ممثلي العديد من المؤسسات الخاصة والعامه. وقد أتاحت هذه الاجتماعات للغرفة الفرصة لعرض برنامجها على المسؤولين والحصول على تأييد بالالتزام بالمساندة من العديد من معدي السياسات.

أما مجموعات حشد التأييد الست على مستوى المناطق فتضم كل واحدة منها من خمس إلى سبع سيدات أعمال. وتهدف هذه المجموعات إلى التأثير في المؤسسات العامه. والإدارات الحكومية المحلية. ووسائل الإعلام المحلية. والمؤسسات المالية. لتحسين مناخ الأعمال بالنسبة للمرأة على المستوى المحلي. نظمت الغرفة أيضًا ٢٨ لقاءً مشتركًا بين القطاعات على المستوى القومي. و٣٩ على المستوى المحلي. وأثناء هذه اللقاءات كان الفريق المركزي لحشد التأييد يركز على ضرورة تطبيق السياسات المعلنة في المنشور الدوري لبنك بنجلاديش المركزي تطبيقًا صحيحًا. ذلك أن هذا المنشور عرض خطة البنك لإعادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات. وقد تقدم الفريق المركزي بعريضة إلى البنك المركزي يطلب منه فيها إنشاء إدارة يتم تصميمها خصيصًا لخدمة رباديات الأعمال. ويساعد على تطبيق هذه السياسة بجدية.

قام البرنامج أيضًا بتنظيم ست ندوات على مستوى المقاطعات عن «تطوير ملكات الريادية في الأعمال للسيدات». وقد اجتذبت هذه الندوات في مجموعها ٥١٦ مشاركًا كان من بينهم معدو السياسات، ورياديات الأعمال، والجهات الدولية المانحة، وجمعيات الأعمال، والصحفيون، والأكاديميون، والمصرفيون، ومثلو المجتمع المدني. وكانت كل ندوة تختتم بناء على ما دار فيها من مناقشات بإعداد مجموعة من التوصيات. وبعد ذلك تم تنظيم ندوة تراكمية في دكا تحت عنوان «تعزيز قدرات رباديات الأعمال» شارك فيها ١٥٠ شخصًا يمثلون جميع مناحي الحياة في بنجلاديش.

صغيرة ومتوسطة على مهارات إدارة الأعمال في سنة ٢٠٠٨. وقد تلقت فعلاً ٣٠٠ عضوة من أعضاء غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش تدريجياً في هذا البرنامج. كما شكلت وزارة الصناعة لجنة للتأكد من مواءمة هذه البرامج لاحتياجات المشاركات فيه والمستفيدات منه. وللتأكد من أن التنفيذ يتم بشكل صحيح. ويمكن هذا التعاون مع الجهات الحكومية المختلفة الغرفة من الاتصال بمعدي السياسات، وإعلامهم بما تحتاج إليه سيدات الأعمال. وفي نفس الوقت التأثير في هذه السياسات.

وعلى المستوى الدولي يقدم شركاء الغرفة لها دعمًا فنيًا ومهنيًا وماليًا في مجال بناء القدرات المؤسسية، وتنمية القدرات الإدارية وتدريب العاملين التنفيذيين، والتخطيط الاستراتيجي، وحشد التأييد لقضايا المرأة. وقد ساهم برنامج دعم سيدات الأعمال عن طريق حشد التأييد لهن - الذي يدعمه مركز المشروعات الدولية الخاصة - من المساهمة بشكل كبير في تعزيز المكانة المؤسسية للغرفة باعتبارها هيئة تسعى إلى حشد التأييد للمرأة وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية.

البرامج الناجحة

اهتمت غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش منذ نشأتها بإعداد برامج بالتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة، للاستفادة من خبراتها. وكانت عضوات الغرفة في احتياج إلى تدريب لمعرفة كيفية بدء مشروع وإدارته بالإضافة إلى تعلم أهمية المشاركة النشطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العامه. وكان لابد من أن تتعرف هؤلاء السيدات على أساليب ووسائل حشد التأييد. وقد شاركت الغرفة بشكل فعال في العديد من البرامج الناجحة. الأمر الذي أدى إلى زيادة كفاءتها، وتحسين صورتها في المجتمع. واعتراف الهيئات العامه بها باعتبارها الممثلة الأولى لرياديات الأعمال.

برنامج: دعم رباديات الأعمال عن طريق حشد التأييد (PWEA)

يسعى هذا البرنامج المحدد بدقة إلى حشد التأييد لخلق مناخ صديق للمرأة الريادية، بحيث تستطيع أن تبدأ مشروعًا وتنمية. ومن أهم أنشطة هذا البرنامج هو تشكيل فرق لحشد التأييد لقضايا المرأة على المستوى المحلي. وتساعد هذه الفرق على تنظيم مناقشات جماعية وعقد ندوات واجتماعات مع معدي السياسات لحشد التأييد لقضايا المرأة. كما تقوم بإعداد مذكرات عن السياسات المطلوبة ومناقشتها معهم. والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات التجارية والأكاديميين.

وطبقاً لهذا البرنامج تم تشكيل ست مجموعات أساسية على مستوى القطاعات، وست مجموعات أساسية على مستوى المناطق. وتم تشكيل واحدة من هذه المجموعات من الرياديات اللواتي

السيدات في بنجلاديش. بل إن الحكومة نظمت ورشة عمل استشارية ألفت فيها رئيسة الغرفة الخطاب الافتتاحي عن تقديم القروض الجماعية وكيفية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل.

برنامج بحثي: تحليل لوضع رياديات الأعمال في بنجلاديش

لم يكن لدى الغرفة المعلومات الأساسية الضرورية عن وضع رياديات الأعمال في بنجلاديش مما أعاق إدراج الأمور ذات الصلة بهن ضمن السياسات العامة. وقد منع نقص هذه المعلومات رياديات الأعمال من أن يطالبن بحقوقهن بشكل مبرر ومنظم. ومن ثم فقد قامت الغرفة بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة بتجميع كميات ضخمة ومفصلة من المعلومات عن وضع رياديات الأعمال. خاصة الريفيات منهن في ١١ منطقة في بنجلاديش.

وقد تم إرسال هذه الدراسة إلى حوالي ١٥٠٠ من أصحاب المصلحة عن طريق مناقشات ١٢ مجموعة أساسية و١٣ ندوة نظمتها الغرفة في ست مدن في الولايات و٦ مدن في المناطق عند إعداد برنامج دعم سيدات الأعمال عن طريق حشد التأييد لهن PWEA. وقد تضمنت الدراسة أيضًا بعض التوصيات والمقترحات التي تقدم بها أصحاب المصلحة بشأن الاستراتيجيات واجبة التنفيذ حتى يمكن حل المشاكل القائمة وخلق بيئة أعمال صديقة للمرأة. وقد اختارت الدراسة الموضوعات التالية كبداية للدراسة:

- الوضع الاجتماعي والسكني لرياديات الأعمال.
- وضع ونوع المشروعات المملوكة للسيدات.
- الإجراءات التنظيمية بما في ذلك الضرائب وضريبة المبيعات وتسجيل الشركات.
- التدريب وبناء القدرات والموارد البشرية.
- الحصول على التمويل طبقًا للمعايير الواردة في المنشور الدوري للبنك المركزي بينجلاديش.
- إدارة الأعمال بما في ذلك التخطيط والحاسبية وإمسك دفاتر الحسابات.
- تصميم المنتجات وتطويرها وتسويقها والترويج لها.
- نظرة المجتمع لرياديات الأعمال.
- ظروف ووضع رياديات الأعمال.
- ظروف ووضع رياديات الأعمال في حياة أسرهن بما في ذلك دورهن في الأسرة.

وكان التركيز في اجتماعي المائدة المستديرة اللذان عقدًا مع وسائل الإعلام على الميزانية القومية التي كانت تحت الإعداد. والمنشور الدوري للبنك المركزي الذي قدم فيه خطته لإعادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات. إضافة إلى ذلك تضمنت هذه الندوة ثمان لقاءات تفاعلية ومناقشات غير رسمية لرياديات الأعمال من المناطق الريفية اللواتي كن قد بدأن مشروعاتهن مؤخرًا. وهنا أتيحت الفرصة لأكثر من مائة سيدة لمناقشة الأمور ذات الصلة بمشروعاتهن مثل: الحصول على تمويل والتدريب والدخول إلى الأسواق والضمان الاجتماعي وتسجيل الشركات والحصول على تراخيص لمزاولة المهنة وإقامة شبكات اتصال بين سيدات الأعمال. وبناء على هذه الندوات. ومتابعة لأنشطتها وتوصياتها. أعدت غرفة تجارة وصناعة السيدات بينجلاديش خمس مذكرات وقدمتها إلى عمد المدن. كما أرسلت إلى المؤسسات العامة المعنية عدة مذكرات بتوصيات عن السياسة الخاصة بكيفية الحصول على تمويل وذلك بهدف إعادة التأكيد على المطالب التي اتفق رأى المشاركين في الندوات عليها.

شمل حشد تأييد الغرفة لتعزيز دور السيدات في الاقتصاد عدة مجالات واسعة. الأمر الذي أدى إلى لفت الانتباه إلى هذه المجالات وشجع السيدات على مستوى القاعدة على المشاركة في هذا التأييد. إضافة إلى ذلك فقد أقام هذا البرنامج علاقات قوية بين الغرفة وبين رياديات الأعمال الريفيات وبين الجمعيات غير الحكومية والجمهور عمومًا والمؤسسات المالية. وقد أصدر البنك المركزي لبنجلاديش منشورًا دوريًا للبنوك التابعة له بعنوان: خطة إعادة تمويل قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء. واتخذ قرارات مهمة لدعم رياديات الأعمال بما في ذلك تخصيص ١٠٪ من إجمالي مبلغ القروض المخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للسيدات وبأسعار إقراض منخفضة (مابين ٥٪ و ١٠٪) دون ضمانات. ثم أصدر بنك بنجلاديش المركزي منشورًا دوريًا ثانيًا طلب فيه من البنوك التجارية والمؤسسات المالية فتح مكتب في كل منها يختص بخدمة سيدات الأعمال على أن تعمل فيه سيدات فقط.

لقد كان لهذا البرنامج أثره الواضح في السياسات العامة. فقد «صدرت السياسة القومية لتنمية المرأة» في سنة ٢٠٠٨ التي تنادي بالاعتراف بحق المرأة المتساوي مع حق الرجل في الحصول على المصادر الاقتصادية وفي الحصول على نصيب من ممتلكات الأسرة. وقد أوصت هذه السياسة أيضًا بأن يكون ثلث أعضاء البرلمان من السيدات. ونتيجة للبرنامج أيضًا ساعدت «مؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة» في تنظيم أول «معرض تجاري قومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات» في فبراير سنة ٢٠٠٨. وقد ساهمت الحكومة أيضًا في الدراسة التي أعدتها «مؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة» عن المعوقات التنظيمية وأثرها» حتى يمكن التقدم بتوصيات عند إعداد السياسة العامة للدولة. كما نظمت الحكومة أيضًا «ملتقى الأعمال الأفضل» لتحسين بيئة الأعمال الذي يضم في مجلس إدارته سيدتين بناء على طلب غرفة تجارة وصناعة

برنامج: بناء مدربين أفضل

هناك برنامج شراكة آخر تقدمه غرفة تجارة وصناعة السيدات ببنجلاديش. هو برنامج «بناء مدربين أفضل». وهذا البرنامج جزء من شراكة لمدة خمس سنوات بين الغرفة ومعهد همبر للتكنولوجيا والتعليم المتقدم. ويهدف هذا المشروع إلى تخفيف حدة الفقر وتخفيض تعرض المرأة للمخاطر وتمكينها من إقامة مشروعاتها وتنمية هذه المشروعات بنجاح. إذ تحس الغرفة أن لها دورًا مهمًا في هذا المجال. ولذلك فهي تبني قدراتها لتقديم خدمات على أعلى مستوى لعضواتها عن طريق وحدة التدريب القوية التابعة لها. ولأن الغرفة تسعى لاستدامة الخدمات التي تقدمها فإن العناصر الأربعة الأساسية في هذا المشروع هي: إعداد منهج دراسي عن تطوير روح الريادية في الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة. وإعداد المدربين المؤهلين الذين يستطيعون تدريب الرياديات ومالكات المشروعات الصغيرة. وبناء القدرات لإعداد منتجات تدريبية جديدة أكثر تقدمًا. ورفع مستوى أداء مركز دعم الأعمال التابع للغرفة لتقديم دعم أعلى جودة للرياديات في مجال الأعمال.

وقد بدأ البرنامج أولاً بإجراء مسح لتقييم الاحتياجات ثم اختيار المجموعة الأساسية من المدربين.

وبعد ذلك ركز البرنامج على تدريب المدربين وإعداد المنهج الدراسي لثلاث سنوات. وفي السنة الرابعة تم إرسال اثنين من المدربين بالغرفة إلى كندا لإحراز مزيد من التقدم في مجال التدريب. وأثناء ذلك قام «مركز دعم الأعمال» بالغرفة بشراء حاسبات آلية ووضعها في مكتب بالغرفة مع بعض البرامج الإلكترونية للتدريب وعقد عدة جلسات تدريبية للمجموعة الأساسية للمدربين بالغرفة.

برنامج: تنفيذ برنامج التدريب (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)

عقدت غرفة تجارة وصناعة السيدات ببنجلاديش شراكة أخرى مع «مرفق جنوب آسيا لتطوير المشروعات» بهدف زيادة فرص التدريب لأعضاء الغرفة. وهذا البرنامج هو مشروع مستمر يهدف إلى تخفيف حدة الفقر وتقليل تعرض المرأة للمخاطر. وذلك بمساعدة المدربين على بناء قدراتهم في مجال تصميم المناهج التدريبية وتقييم التدريب وتقييم الاحتياجات وكتابة دراسات الحالة. ويهدف البرنامج أيضًا إلى تنمية مهارات رياديات الأعمال وزيادة فرص دخولهن إلى الأسواق في مدن الولايات والناطق المختلفة في بنجلاديش.

وقد مكن تمويل هذا المشروع المدربين بالغرفة من إدارة تسع جلسات وورش عمل وموائد مستديرة في دكا في مجالات تشمل التسويق وتنمية المشروعات والحاسبة والإدارة. وقد شارك فيها ٢٢٤ شخصًا. هذا وقد أصبح لدى غرفة تجارة وصناعة السيدات ببنجلاديش الآن تجمع من المدربين الذين يستطيعون تنظيم دورات تدريبية للعضوات في دكا وفي غيرها من المناطق. إن غرفة تجارة وصناعة النساء ببنجلاديش ملتزمة بتحقيق تحسن مستمر في قدرات وأداء هؤلاء المدربين لضمان

الفكرة العامة عن مناخ الأعمال.

أثر برامج حشد التأييد على غرفة تجارة وصناعة السيدات ببنجلاديش

حقق حشد التأييد نجاحًا باهرًا وقيمًا لأنشطة الغرفة مثل:

- تعزيز قدرات مجلس إدارة الغرفة وعضواتها على تصميم حملات لحشد التأييد.
- اجتذاب عضوات جديدات.
- زيادة عدد الهيئات الدولية المانحة التي تتعاون مع الغرفة. ففي السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بدأت خمس جهات دولية مانحة على الأقل التعاون مع الغرفة في عدة مجالات من أجل تمكين المرأة اقتصاديًا.
- تعزيز صورة الغرفة كمنظمة تسعى لحشد التأييد لرياديات الأعمال على المستوى المحلي والقومي والدولي.
- التوسع في نطاق التدريب وبناء القدرات في المناطق الريفية.
- تم تدريب ٧٥٠ سيدة في العام الماضي.
- إقامة علاقة عمل طيبة مع مجموعة من العاملين في وسائل الإعلام القومية. فقد اتصلت بالغرفة عدد يتراوح بين ١٠ و١٥ جريدة قومية وجريدة إلكترونية للحصول على معلومات لإعداد ونشر وإذاعة حقيقات وقصص صحفية عن تنمية ودعم رياديات الأعمال.
- خلق علاقات تعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص. فقد اتصلت أكثر من مائة منظمة على المستوى القومي بالغرفة تطلب ممثلين عنها للحديث لمستمعهم ومشاهديهم عن رياديات الأعمال.

وقد تلقت العضوات اللواتي يشاركن في هذا المرفق تدريباً عن كيفية إدارة الأعمال وأفضل الممارسات في هذا المجال. كما تم تشكيل لجنة لمستخدمي هذا المرفق لمتابعة إدارته.

لقد أتاح هذا البرنامج أيضاً فرص عمل وأجرًا جيدًا لعدد من النساء الفقيرات إضافة إلى أصحاب المحال ومدبريها. كما ألقى المزيد من الضوء على الغرفة وإجازاتها وعلى ريادة الأعمال المشاركات فيه وعلى ومنتجاتهن. وهناك أيضاً مزايا غير ملموسة مثل إعطاء المجتمع فكرة أفضل عن سيدات الأعمال وإبراز نجاحهن. إضافة إلى أنه بث في ريادة الأعمال الإحساس بالاستقلال الاقتصادي ونشر بينهن ثقافة العمل المستقل وأضفى عليها بعداً أخلاقياً.

التغلب على التحديات الحالية

رغم مشاركة برنامج تعزيز ريادة الأعمال عن طريق حشد التأييد في تحسين وضع المرأة الاقتصادي. فإن الرياديات عضوات غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش لا يزلن يواجهن العديد من التحديات. وقد استفادت الغرفة من المزايا غير الملموسة التي حصلت عليها مؤخراً مثل: زيادة عدد عضواتها على مستوى القاعدة. وزيادة وعي المجتمع بالدور الاقتصادي الذي يمكن أن تلعبه المرأة. والحاجة إلى دمج نشاط المرأة في الاقتصاد القومي. وزيادة قدرتها التنظيمية على حشد التأييد لقضاياها. وحصولها على تأييد من العديد من الهيئات والسلطات الوطنية والمحلية. ودعم وسائل الإعلام لها بنشر أخبارها مما يساعد على التعرف على المشاكل التي تواجهها سيدات الأعمال على مستوى القاعدة. تتضمن هذه المشاكل صعوبة الحصول على ترخيص بمزاولة الأعمال. وتسجيل الشركات. وعدم حماية حقوق الملكية. وضعف فرص الحصول على تكنولوجيات حديثة. وصعوبة الحصول على قروض. ونقص التدريب لتطوير المهارات. وصعوبة الدخول إلى الأسواق واستمرار التمييز ضد المرأة.

لقد حددت الغرفة بعض الموضوعات الأساسية التي سوف تتعرض لها في المستقبل وهي: الحصول على تمويل خاصة تنفيذ المنشور الدوري للبنك المركزي الخاص بمشروع إعادة تمويل السيدات - وتصميم المنتجات. والتنمية عن طريق الحصول على مزيد من الخدمات العامة. والتعليم. وتسجيل الشركات. وإصلاح إجراءات الحصول على تراخيص لمزاولة المهنة. والتدريب. وبناء قدرات ريادة الأعمال. وعلى وجه الخصوص الرفيات منهن. وأساسيات إجراءات الضريبة المضافة. وبتيح التصدير فرص توسع لا حصر لها بالنسبة لمشروعات ريادة الأعمال إلا أنه لا بد من دعم نشاط سيدات الأعمال في كل جهودهن للعمل في مجال التجارة العالمي. إن إضفاء الصبغة الدولية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء هو أحد الموضوعات التي تهتم بها الغرفة. وهي تخطط لتقديم دعم خاص لسيدات الأعمال اللواتي يعملن في أنشطة صناعية بهدف التصدير. كما تطالب الغرفة بتخصيص مزيد من الموارد لهن في موازنة الدولة حتى يستطعن المشاركة في المعارض التجارية الدولية.

تقديم دورات تدريبية تلبي حاجة المتدربات من ريادة الأعمال.

برنامج: تعزيز البرنامج التجاري الدولي والمحلي (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

بالإضافة إلى نقص التدريب فإن عدم القدرة على الدخول إلى الأسواق يشكل عائقاً يعطل إقامة السيدات لمشروعاتهن الخاصة. النساء يعوزهن الاتصالات الكافية التي تمكنهن من الدخول إلى الأسواق المحلية والدولية. فمعلوماتهن عن مستويات المنتجات العالمية قاصرة. كما أن هناك العديد من القيود التي تمنعهن من السفر إلى خارج البلاد للتعرف عليها.

لقد استطاعت غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش - بدعم من الجمعية الكندية للتنمية الدولية. وصندوق سوروس للتنمية الاقتصادية. والبنك الدولي - البدء في تنفيذ برنامجها المسمى تعزيز البرنامج التجاري الدولي والمحلي الذي يمكن عضواتها من تعريف المشتريين حول العالم بمنتجاتهن ويسهل اتصالهن بالمنظمات التجارية العالمية ويخلق مناخ أعمال صديق للمرأة. وقد شجعت الغرفة عضواتها على المشاركة في المعارض الدولية في كل أنحاء العالم بما في ذلك تلك التي أقيمت في استراليا وكندا ودبي وهونغ كونغ والهند ونيبال وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أتاحت المشاركة في هذا الأسواق الفرصة للعضوات للتعرف على مستويات المنتجات العالمية وأن يوطدن علاقتهن بالأسواق حول العالم. ونتيجة لهذه التجربة فإن بعض العضوات يصدرن منتجاتهن إلى بلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شاركت ٢٤ عضوة من الغرفة في سنة ٢٠٠٧ في سنة معارض تجارية في أماكن مختلفة من العالم. حيث قمن بعرض وبيع منتجاتهن وتلقين طلبات شراء من مشتريين عالميين. كما استطعن أيضاً إجراء دراسات عن السوق العالمية.

برنامج: توفير معرض لتصريف المنتجات

رغم أن هذه البرامج قد أتاحت فرصة ممتازة لبعض عضوات الغرفة للتعرف على الأسواق الخارجية فإن عدم القدرة للوصول إلى الأسواق المحلية لا يزال يشكل عقبة كبرى أمام عضوات الغرفة. لذلك فقد قامت الغرفة بإعداد برنامج «توفير معارض لتصريف المنتجات». وبرنامج «أروش لتنفيذ البيع بالتجزئة». وتدير الغرفة هذا البرنامج الذي يوفر أماكن في دكا لتعرض العضوات فيها منتجاتهن.

ويضم منفذ البيع عدداً من المطاعم والمحلات ويعمل بنجاح منذ عدة سنوات وبتيح للجمهور فرصة الذهاب للمطاعم والشراء من محلات الملابس.

مستقبل غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش

بنجلاديش في المستقبل هو الاستمرار في دعم مجتمع الرياديات في بنجلاديش لبناء وطن أكثر رفاهية وإنقاذ ملايين الناس في بنجلاديش من براثن الفقر. إن تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة سوف يخلق مستقبلاً أفضل للعديد من الأجيال في بنجلاديش.

الدروس المستفادة

- الدخول في شراكة مع منظمة دولية ناجحة يمكن أن تساعد وتسهل تنفيذ الأنشطة المختلفة. مثلاً تعاونت غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش BWCCI مع مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE في إعداد استراتيجية خلقت وعياً بين كل أصحاب المصلحة ومتخذي القرارات على المستويين القومي والمحلي.
- * المشاركة على أوسع نطاق على مستوى القاعدة أمر ضروري لنجاح أي عمل في مجال حشد التأييد.. فالمناقشات الرسمية وغير الرسمية بين رياديات الأعمال مكنت أصحاب المصلحة من التعرف على أفكار واحتياجات مجتمع سيدات الأعمال. فقد استطاعت الغرفة بفضل المعلومات التي حصلت عليها من هذه المناقشات أن تحدد التحديات التي تواجهها العضوات. ومن ثم إعداد الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذه التحديات وتخطي العقبات. إن الدخول في حوار مع معدي السياسات يمكن أن يساعد على حل مشاكل المرأة ويمكنها من الحصول على تأييد من معدي السياسات. لقد أتاحت هذه المناقشات للغرفة الفرصة لخلق مناخ تعاوني يمكن من حل مشاكل رياديات الأعمال واقتراح حلول لها.
- * الاهتمام بتحسين الذات وبذل الجهد للاحتفاظ بصورة جيدة في ذهن المجتمع يساعد على نجاح البرنامج. مثال ذلك أن مشاركة كبار الشخصيات من الغرفة مثل الرئيسة أو نائبتها أو أعضاء مجلس الإدارة في اللقاءات العامة والخاصة يساعد الإعلام على التعرف على صورة وأنشطة الغرفة.
- * إقامة علاقات عمل طيبة مع الشركاء في وسائل الإعلام يساعد على تمكين المرأة بشكل أكبر. وبالنسبة لغرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش فإن هذه العلاقات مع وسائل الإعلام توفر دعماً مستمراً لرياديات الأعمال. فهي تثير أموراً تتعلق بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة مما يساعد على إيجاد علاقة عمل أقوى بين الغرفة ومثلي المجتمع المحلي ويزيد قدرة الغرفة على الوصول إلى عدد أكبر من العضوات المحتمل انضمامهن.
- * التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بشكل عام يمكن أن يدعم الجهود الرامية إلى تمكين المرأة. وعلى سبيل المثال شاركت الغرفة في مجموعات نقاشية للمشاركة بأفكار جديدة. كما أقامت علاقات تعاونية مع العديد من الجمعيات النسائية لتوحيد جهودها تجاه العديد من الأمور المشتركة.

تحل الغرفة اجتماعياً موقعاً يمكنها من الاستمرار في أنشطتها لخلق مستقبل أفضل لرياديات الأعمال في بنجلاديش. وسوف تستمر الغرفة في حشد التأييد لإزالة العوائق التي تعرقل أنشطة سيدات الأعمال وهي تقوم بذلك نيابة عن الآلاف من رياديات الأعمال في بنجلاديش. وقد نجح مشروعها الذي يدعمه مركز المشروعات الدولية الخاصة ألا وهو مشروع «دعم رياديات الأعمال عن طريق حشد التأييد لهن». وسوف تتوسع الغرفة في جهودها لحشد التأييد لمشروعات المرأة في كل أنحاء بنجلاديش. كما أنها سوف تستمر في إجراء حوارات مع الشخصيات العامة ومعدي السياسات على المستوى الإقليمي والقومي لخلق مناخ عمل صديق للمرأة. وسوف تستمر في بذل جهودها لضمان استمرار الجهات التي شاركتها في حشد التأييد للمرأة ووفائها بالتزاماتها كما كان الحال في المشروعات السابقة للغرفة.

في المرحلة الثالثة من برنامج «دعم رياديات الأعمال عن طريق حشد التأييد» قامت غرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش بالدخول في تحالف مع المنظمات النسائية على المستوى المحلي والوطني ويعد هذا التحالف حالياً أجندة للأعمال التي يمكن تنفيذها على المستوى القومي. وسيتم تقديمها لمتخذي القرارات. كما ستقوم الغرفة بإعداد حملة حشد تأييد جديدة بدعم من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتوحيد صوت الرياديات وتقديم رؤية متجانسة للحكومة عن وضعهن.

أما في المستقبل فإن الغرفة ستستمر في الوفاء بالتزامها بتحسين ذاتها. وتضمن برامج بناء القدرات التي تنفذها حالياً تقديمها لأفضل الخدمات لرياديات الأعمال مع تحقيق الاكتفاء الذاتي. إضافة إلى أن شراكتها مع معهد همبر للتكنولوجيا والتعليم المتقدم سوف تستمر في تعزيز قدرات مدربيها ووحدة التدريب بها.

إن غرفة تجارة وصناعة السيدات ملتزمة بتقديم خدمات على أعلى مستوى من الجودة لعضواتها بما في ذلك تيسير مشاركتهم في المعارض التجارية الدولية. كما أنها ستستمر في تنويع وتحسين مهارات عضواتها عن طريق مشروع سيستمر لمدة سنتين يجري الإعداد له حالياً بالتعاون مع مكتب الحكومة الديمقراطية بنجلاديش. وسيعزز هذا المشروع قدرات رياديات الأعمال على المستوى المحلي وذلك بتدريبهن في مجال المحاسبة والقواعد واللوائح المالية والتسويق.

وهناك هدف آخر تأمل الغرفة في تحقيقه في المستقبل ألا وهو التركيز على بناء قدراتها المؤسسية وذلك بالتوسع في إنشاء مكاتب لها لتغطي أجزاء أكبر من البلاد.

وهي دائماً تبحث عن أفكار لمشروعات وخدمات جديدة لدعم جهودها الحالية في خدمة رياديات الأعمال. كما تسعى دائماً للبحث عن وسائل جديدة لتمكين العضوات من الاستفادة من هذه المشروعات.

إلا أن الهدف الأساسي لغرفة تجارة وصناعة السيدات

الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نتج عنه تأسيس «ملتقى ريادة الأعمال».

مؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. توفر هذه المؤسسة دعماً لرياديات الأعمال بتقديم المشورة لهن ومتابعتهم وتسهيل أعمالهن. وهي تسعى عن طريق برامجها لمساعدة ريادة الأعمال على مستوى القاعدة في كل أنحاء الوطن.

بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على شبكة الإنترنت. أنشأت إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة بمساعدة بنك آسيا للتنمية هذه البوابة على شبكة الإنترنت. وتقدم هذه البوابة الإلكترونية كل المعلومات الضرورية المتاحة لرياديات الأعمال.

مراكز الخط الساخن لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تم إنشاء هذه المراكز بدعم فني من «بنك آسيا للتنمية». وتهدف لتقديم المشورة وخدمات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم إنشاء ٣٢ خطاً ساخناً لهذه المشروعات في المرحلة الأولى في ٢٥ منطقة بالبلاد. تم إنشاء أحد هذه المراكز داخل غرفة تجارة وصناعة السيدات ببنجلاديش. ويضم هذا المركز جهاز كمبيوتر شخصي وطابعة وجهاز فاكس وجهاز تصوير مستندات. كما أنه متصل بشبكة الإنترنت السريع. وتستطيع عضوات الغرفة إنزال البنود الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة على البوابة وبذلك تقدم الغرفة خدمات جديدة لعضواتها.

خطة المساواة بين الجنسين ٢٠٠٨-٢٠١٢. تهدف هذه الخطة إلى تحديد الأمور والمشاكل الأساسية التي تتعلق برياديات الأعمال. وخلق مناخ موات لهن. ودمجهن في عملية التنمية الأساسية. وضمان مشاركتهن في التنمية الاقتصادية للبلاد. وتحسين كفاءتهن. وتشجيع مشاركة المرأة عموماً في عملية اتخاذ القرار. وبناء قدرات المرأة حتى تتمكن من بدء مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة وإدارتها وتنميتها واستدامتها.

الملحق ٢

شركاء غرفة تجارة وصناعة السيدات

بنجلاديش

المنظمات المحلية: جمعية تنمية المجتمع. بورو تازجيل القوة الشبابية للعمل الاجتماعي. التدريب والدعم لتنمية المنظمات غير الحكومية الريفية. منتدى تنمية المشروعات شيتا جوج. ومشروع تنمية العلاقات منتدى بوجرا لسيدات الأعمال. مبادرة التنمية المستدامة. مركز رن للتنمية. ثنجمارا موهिला سابوج

الدكتورة كورنيليا روتارو هي مؤسسة ورئيسة جمعية تنمية ريادة الأعمال ببوخارست. وقد شاركت بشكل أساسي في العملية التشريعية لتعديل قانوني الشركات والتسجيل التجاري في برلمان رومانيا. وفي إنشاء خالف جمعيات سيدات الأعمال في رومانيا والبلقان. وكتبت عدة دراسات ومقالات في الصحف الاقتصادية. كما ألقت محاضرات. وشاركت في لقاءات مهنية متخصصة في رومانيا وغيرها من البلاد. وتشمل خبراتها مجال بناء القدرات المؤسسية. وتطوير نظم المعلومات. وأداء المنظمات. وقوانين الشركات. وإعداد سياسات التنمية في مناطق جنوب شرق أوروبا والبلقان والبحر الأسود.

الملحق ١

مبادرة حكومة بنجلاديش لتمكين ريادة الأعمال. هذه المبادرة هي جزء من السياسة الصناعية لحكومة بنجلاديش التي صدرت سنة ٢٠٠٥. وتضم المبادرة عدة حزم من الحوافز لرياديات الأعمال. مثل حجز أماكن لهن لعرض منتجاتهن في التجمعات التجارية في كل الولايات. وضمان إشراكهن في إعداد السياسات. وتقديم المشورة والدعم لهن قبل بدئهن لمشروعاتهن. وإنشاء بنك خاص بهن لتسهيل حصولهن على قروض دون اشتراط وجود ضمان.

ورقة استراتيجية تعزيز الصادرات لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. تؤكد هذه الورقة ضرورة خفض التمييز ضد النساء وتشجيع مزيد من النساء على الدخول إلى مجتمع الأعمال. وتضم هذه الاستراتيجية تعزيز وزيادة عمالة المرأة في المنتجات الموجهة للتصدير. وتشجيع ريادة الأعمال في قطاع التصدير عن طريق ابتكار منتجات جديدة وتنويعها وتخصيص جوائز لرياديات الأعمال ضمن الجائزة السنوية للمصدرين.

الأهداف التنموية للألفية ٢٠٠٠ - ٢٠١٠. تطالب هذه الأهداف بتمكين المرأة. وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعميم التعليم الأولى للبنات والبنين. وتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على التفرقة بينهما في كل مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥. وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على أمية المرأة. وإضافة مقاعد للمرأة بالبرلمان.

ورقة استراتيجية الحدة من الفقر. هذه هي الوثيقة الرئيسية لتحقيق التنمية في بنجلاديش. وهي تنادي بإعداد برامج خاصة لتنمية قدرات الرياديات بشكل منفصل عن البرامج المخصصة للرجال. وتطالب بتخصيص موارد مالية لإقراضهن.

تنظيم أول وثاني مؤتمر لرياديات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تعكس هذه المؤتمرات التزام الحكومة بتنمية ودعم ريادة الأعمال. وقد عقد المؤتمر الأول لرياديات

سنغا، ومجموعة ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر.

المراجع:

الهيئات الحكومية: وزارة الصناعة - إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة التجارة، وبنك بنجلاديش، ووزارة شؤون المرأة، ومؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنظمة تعزيز التجارة، ووزارة المالية.

المنظمات الدولية: مركز المشروعات الدولية الخاصة، والوكالة الكندية الدولية للتنمية، ومعهد همبر للتكنولوجيا والتعليم المتقدم، ومرفق جنوب آسيا لتنمية المشروعات، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، ومشروع الاستثمار في آسيا، وأمانة الكومنولث، والمفوضية الاسترالية العليا، والتمويل المباشر لبرنامج المعونة، وسفارة هولندا، والصندوق الدولي للإغاثة التنموية - كندا.

التقرير السنوي لغرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش، ٢٠٠٧.

التقرير المشترك لغرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش ومركز المشروعات الدولية الخاصة، تعزيز ريادات الأعمال عن طريق حشد التأييد.

التقرير المشترك لغرفة تجارة وصناعة السيدات بنجلاديش ومركز المشروعات الدولية الخاصة، دور المرأة في بناء الأعمال: تحليل وضع ريادات الأعمال في بنجلاديش.

الدكتور كانز.ن. صديق، الأمور ذات الصلة بتقدم وحقوق المرأة في الاستراتيجية الوطنية من أجل التسريع بتخفيف حدة الفقر وتنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعتها.

وزارة الصناعة: برنامج تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يوليو ٢٠٠٧.

وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعات: استراتيجيات السياسة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: التقرير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

المؤتمر الثاني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لريادات الأعمال فبراير ٢٠٠٨.

وزارة الصناعات: بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على شبكة الإنترنت.

وزارة الصناعات: مركز الخط الساخن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

خطوات نحو التنمية: التقرير السنوي ٢٠٠٦.

خطوات نحو التنمية: الحق في حوكمة تتمتع بالشفافية في بنجلاديش.

تنجمارا موهيلا سابوج سنغا - التقرير السنوي ٢٠٠٦.